الثورات الملونة في آسيا الوسطى:
فشل النموذج الأمريكيَّ في التغيير

اجتاحت العديد من دول العالم -خلال السنوات الثلاث الأخيرة- العديد من الثورات التي تمكنت من قلب الأوضاع رأسًا على عقب، من دون الحاجة إلى إراقة نقطة دم واحدة. الثورات الجديدة التي حملت أسماء منسوبة إلى ألوان مختلفة -نسبة إلى الإعلام أو الشعارات أو الرموز التي رفعت خلالها- بدت في ظاهرها أنها تدشن فكرًا جديدًا يتناسب ورواج رياح الحرية والديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان بين مختلف دول العالم، وبدا ظاهريًّا أيضًا أنها تحمل في طياتها نماذج يمكن لكثير من الشعوب التي تكتوي بنيران الحكم الديكتاتوري الاقتداء بها؛ من أجل الخروج من هذا الواقع الذي يقتل الأمل في غدٍ أفضل, ولكن في باطنها فإن تلك الثورات يجمعها هدف واحد؛ وهو تغيير الزعيم غير المنسجم كليًّا مع المصالح التجارية والسياسية لرأس المال الأمريكي، ليحل محله زعيم أكثر انسجامًا مع هذه المصالح، زعيم يكون غالبًا "تحت السيطرة"، وبالتالي أصبح الحكام الجدد لتلك الدول لا يجمع بينهم أي جامع سوى الوصول إلى السلطة عبر الولاء للإدارة الأمريكية.

هذه الأساليب جديدة نسبيًّا؛ إذ إن رأس المال الأمريكي كان في الغالب يستخدم أسلوب الانقلابات العسكرية، بل في أحيان كثيرة التدخل العسكري المباشر.

بيد أن "هذا الأسلوب الجديد" يكلف غاليًّا؛ فلا بد بدايةً من إعداد السكان إعدادًا مكثفًا ليعتبروا نظام بلادهم غير ديموقراطي (وهذا أمر غير صعب المنال؛ إذ إن هذه هي الحقيقة بعينها في ٩٠ بالمائة من البلدان). ثم تُلقى تبعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي على رأس النظام الذي سيكون على "الثورة" إياها أن تزيحه. وهكذا يتركز غضب فئات كثيرة من الناس على هذا الزعيم فتطالب باستبداله. ثم يتم إعداد الخبراء الأمريكيين المجربين "الثوريين المحترفين" الذين سيكون عليهم أن ينظموا الجماهير في الوقت المناسب والمكان المناسب للتحرك. وهذا ما يتطلب بالطبع اعتمادات مالية كبيرة، يتم التعويض عنها بالتملك المقبل في البلد المعني، وبالحق في نهب ثرواته وموازنته إذا ما تحقق لهم ما أرادوا؛ أي إيصال "رئيس منتخب ديموقراطيًّا" إلى سدة الحكم في تلك البلدان. هذا الأسلوب استخدم في صربيا وجورجيا وأوكرانيا وقيرقيزيا وبيلا روسيا، وغيرها من الدول الموجودة في منطقة آسيا الوسطى أو المحيطة بها.

أبرز هذه الثورات الملونة -إن جاز التعبير- "ثورة الورود"، التي وقعت في جورجيا عام ٢٠٠٣، وأدت إلى طرد الرئيس الجورجي إدوارد شيفاردنادزة من السلطة، بعد حركة احتجاج شعبي دامت ثلاثة أسابيع، حمل خلالها المتظاهرون الورود في أيديهم. وعلى ما يبدو فإن "ثورة الورود" في تبليسي حفزت القوى السياسية ذات التوجه الغربي في أوكرانيا على إشعال ثورتها في نهاية عام ٢٠٠٤، والتي أطُلق عليها الثورة البرتقالية؛ نسبة للأعلام البرتقالية التي رفعها المحتجون الذين نزلوا إلى الشوارع احتجاجًا على وقوع عمليات تزوير ضد المرشح الذي اختاره الشعب؛ وهو فيكتور يوتشينكو. أما أحدث هذه الثورات الملونة، فكانت "الثورة البنفسجية" التي جرت في قيرغيزستان في مارس ٢٠٠٥؛ حيث أطاحت حركة احتجاج شعبي سريعة بنظام الرئيس عسكر أكاييف، لتورط

حكومته في عمليات تزوير في الانتخابات التشريعية. ثم شهدت مدينة أنديجان وبعض المدن الأوزبكية الأخرى في وادي فرغانة أحداثًا دامية احتجاجًا على نظام الحكم في أوزبكستان. ولكن على العكس من "أكاييف" في قيرغيزيا وشيفاردندزه في جورجيا، وكوتشما في أوكرانيا؛ واجه الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف التمرد بكل حسم وقوة؛ مما أدى إلى سقوط المئات من القتلى والجرحى. وكان شبح الثورات الملونة، وخاصة الثورة البرتقالية في أوكرانيا حاضرًا في كازاخستان، عندما جرى التحضير لانتخابات الرئاسة، وفي جمهورية بريدنيستروفيه المولدافية المعلنة من جانب واحد، عندما جرى التحضير للانتخابات البرلمانية، وفي أرمينيا التي نظم فيها استفتاء شعبي حول الدستور، وفي أذربيجان التي جرت فيها الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٥ . وأخيرًا في بيلاروسيا عندما بدأت الثورة بإعلان ألكسندر ميلينكيفيتش مرشح المعارضة للانتخابات الرئاسية أن المعارضة ستعمل على إسقاط نظام لوكاشينكو الديكتاتوري وستنظم المظاهرات احتجاجًا على ترشحه لولاية ثالثة.

هذه الثورات يوجد بينها تشابه في نواحٍ كثيرة، وليس فقط في اتخاذها لونًا ما أو شعارًا، وأول أوجه هذا التشابه يتمثل في ابتعادها عن العنف، وانحيازها إلى الخيار السلمي المتمثل في التظاهر والإضراب؛ وهو أمر غاية في الذكاء، لأنها بذلك لم تعطِ مبررًا لمن يمتلك القوة والسلاح لكسرها عند أول مواجهة بينهما. تشابه آخر يتمثل في أن تلك الاحتجاجات حدثت من قبل الجماهير دفاعًا عن خيارها الديمقراطي، الذي عبرت عنه في صناديق الاقتراع، ورفضت أن يسلبها أحد إياه تحت أي مبرر.. تشابه ثالث يتمثل في أن هذه الثورات خرجت من رحم شعوب لم تعهد نظمًا ديمقراطية؛ وإنما عانت أنظمة ديكتاتورية رجعية، تتصدى بكل قوة لأي حركة للتغيير، أو دعوة للتحديث والإصلاح, ويبقى تشابه أخير وهو الأهم؛ وهو أن الدور الأمريكي كان متواجدًا بقوة في تحريك ورسم مسار كل تلك الثورات، مستغلاً في ذلك تردي الأوضاع الداخلية في تلك الدول على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولاً- دور الولايات المتحدة في تحريك تلك الثورات

على الرغم من أن الثورة عرفت تاريخيًّا بأنها تقليد يساري بامتياز، كما دلت علي ذلك ثورات كثيرة ساعية للتغيير أو التحرر في أماكن شتى من العالم, إلا أنها أصبحت اليوم فعلاً إمبرياليًّا يوظف في خدمة السياسة الأمريكية. فخيارات الإمبريالية لم تعد تقتصر على لعبة اسمها "الديمقراطية" والتي أثبتت أنها (الإمبريالية) مستعدة لتدمير بلدان مثل أفغانستان والعراق من أجل نشرها؛ بل قد تأتي في صورة "ثورة" يقوم بها الشعب، الذي يكون عليه أن يختار لونًا زاهيًا من أجل صبغ الثورة به من غير اللون الأحمر الذي اقترن بالثورات الشيوعية. هكذا اختارت "الثورة" الأوكرانية التي اندلعت في نوفمبر ٢٠٠٤ اللون البرتقالي، وقبلها بشهور كانت الثورة الوردية التي أتت بساكاشفيلي إلى حكم جورجيا بديلاً لإدواردو شيفارنادزة. وفي العام ٢٠٠٠ كانت هناك "ثورة" لا لون لها أطاحت بسلوبودان ميلوسوفيتش في صربيا، وقبل ذلك بثلاث سنوات قامت "ثورة" مماثلة في ألبانيا أطاحت بحكامها الذين أتوا على أنقاض الحكم الشيوعي الذي كانوا قد انقلبوا عليه في وقت سابق من العقد الماضي.

ومن المفارق أن "الثورة الأم" التي أنجبت كل هذه الثورات الملونة كانت تحت قيادة شيوعي سابق أطاح خلال ثورته تلك بنظام مثَّل أول تجربة اشتراكية في التاريخ، استمرت أكثر من سبعين عامًا. ولم يكن قائد تلك الثورة التي حدثت في موسكو سوى بوريس

يلتسين، الذي قاد "الجماهير الشعبية" في صيف عام ١٩٩١ للمطالبة بعودة ميخائيل غورباتشيف، الذي كان بعض أركان حكمه من الشيوعيين قد أطاحوه في "انقلاب" عليه. وعاد غورباتشوف ليشهد تفكك مهد الاشتراكية الأول، وسقوط التجربة الشيوعية، وتلاشي دور الشيوعيين الذين كانوا ينظِّرون لثورة الجماهير، ويعتبرونها ذروة التحول التاريخي، ويحتقرون الانقلابات والانقلابيين. لقد انتقل الشيوعيون من إنضاج شروط الثورة إلى تدبير الانقلابات فلم لا يقوم الإمبرياليون بثورات شعبية؟

تكررت "ثورات" الديمقراطية بألوانها المتعددة؛ بدأت في بلغراد بإسقاط ميلوسيفيتش وحكومته، واتضح وقتها -حسب تحقيق أجرته صحيفة "الهيرالدتريبون"- أن فريق عمل أمريكي أقام مدة شهور في فندق في مدينة بوادبست (العاصمة المجرية القريبة من يوغوسلافيا)، ومعه خطة إشعال ثورة شعبية ضد حكومة بلغراد، وقد نفذت عن طريق تدريب عشرات من نشطاء الصرب, وعاد هؤلاء بعدئذ إلى تدريب آخرين على صياغة شعارات ورسم ملصقات، وتحريض الجماهير، واختيار الشوارع والميادين المناسبة للتظاهر. وبعد سنوات انتقل بعض هؤلاء الناشطين إلى جورجيا، وكانت الظروف المتدهورة فيها قد مهدت الشعب للثورة على نظام الرئيس إدوارد شيفارنادزة. وبالتعاون بين فريق النشطاء الصربيين ونشطاء جورجيين وفريق أمريكي؛ وضعت الشعارت المناسبة، وجرى التخطيط لتسير مظاهرات وتم تحديد مساراتها، واختير لون آخر من ألوان الطيف، وكان في هذه الحالة اللون الزهري، فسميت بثورة الزهور أسوة بالثورة المخملية التي أسقطت حكم الشيوعية في براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا. وسقط نظام شيفارنادزة، وتولى الرئاسة رئيس جديد بمواصفات معينة، واستعد فريق الثورات للانتقال إلى الهدف الثالث، وكان قد استقر الرأي في الولايات المتحدة -وربما في دول أوروبية غربية- على أن تكون أوكرانيا هي الهدف التالي، على رغم خطورتها -أو ربما أهميتها- بالنسبة للعلاقات الروسية الغربية، وحيويتها لأمن روسيا ورخائها. وحانت الفرصة المناسبة حين تقرر إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية ممطوطة للرئيس كوتشما، وفي ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة نتيجة الفساد الذي رافق عملية بيع القطاع العام. هنا أيضًا اختار المتظاهرون شوارع معينة، واحتشدوا في أكبر ساحة في العاصمة كييف، ملوحين برايات، ومرتدين ملابس باللون البرتقالي، وكان الإعلام الغربي قد عبئ في انتظار تظاهرات عارمة تستمر ليلاً ونهارًا، تحمل الشموع البرتقالية، وترفع ملصقات برتقالية. وفي النهاية أعلن المتظاهرون النصر عندما اعترف مرشح السلطة والمؤيد لعلاقة متميزة مع روسيا بهزيمته لصالح مرشح المعارضة المؤيد لعلاقة متميزة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبذلك تكون انتهت مرحلة في العلاقة بين أوكرانيا وروسيا لتبدأ مرحلة جديدة في محاولات استكمال ثاني حصار أمريكي لروسيا خلال أقل من ستين عامًا.

وقد تنبهت بعض وسائل الإعلام الغربية إلى بعض الحقائق المحيطة بتلك الثورات ذات الألوان الزاهية؛ فكتبت صحيفة الغارديان البريطانية مقالاً عقب انتشار اللون البرتقالي ليغطي شوارع مدينة كييف الأوكرانية احتجاجًا على نتائج الانتخابات (قائلة: "إن فكرة الثورة الشعبية في البلدان الخارجة من الحكم الشيوعي ليست أكثر من أسطورة) كاشفة الدور الذي قامت به منظمات أمريكية؛ مثل منظمة "يورا" (التي تزعم أنها جماعة مؤيدة للديمقراطية) في تزويد المتظاهرين بالملصقات، وأشارت الصحيفة البريطانية إلى أن "يورا" ليست سوى واحدة من عدد من المنظمات الأمريكية المماثلة، التي تقوم بتزويد "الثورات الشعبية" في تلك المنطقة بمستلزمات نجاحها، تمامًا مثل منظمة "كمارا"، التي جهزت "ثورة جورجيا"

على شيفارنادزة بمستلزماتها الوردية، ومثل منظمة "تبور" التي جهزت "ثورة صربيا" على ميلوسوفيتش، وغيرها من المنظمات التي أنشأتها ومولتها واشنطن في واقع الأمر. أما مجلة "كاونتر بنتش" الأمريكية فقد كانت أكثر مباشرة في وصف أحداث أوكرانيا؛ إذ قالت إن "ما جرى في أوكرانيا ليس أكثر من انقلاب أمريكي مدبر، تمامًا مثل ذلك الانقلاب الذي دعمته الولايات المتحدة ضد إدوارد شيفارنادزة". وكشفت المجلة اليسارية الأمريكية دور منظمات مهمتها صناعة الثورات الشعبية، ومن بينها منظمة العطاء الوطني من أجل الحرية، ومؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، وبيت الحرية، ومعهد جورج سوروس للمجتمع المفتوح، والتي ساهمت في صورة أو أخرى في تمويل حملة فيكتور يوتشنكو المرشح المؤيد للغرب في انتخابات الرئاسة الأوكرانية، فيما كانت منظمات أخرى أقل شهرة توزع على "الجماهير" الأوشحة البرتقالية والأعلام البرتقالية والقبعات البرتقالية والخيام البرتقالية؛ لتنصب في وسط ساحات وشوارع كييف متحولة رموزًا للثورة البرتقالية الأوكرانية.

لقد ركز الإعلام الغربي في معظمه على اللون البرتقالي للتحرك الأوكراني ونسي أو تناسى ما هو أهم من ذلك بكثير. ومن بين ما نسيه أنه في مقابل المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية البرتقالية التي غطت شوارع كييف كانت هناك مظاهرات أخرى مناهضة لها لم تكن تقل عنها من حيث الاتساع، وهي مظاهرات لم تحظَ بأي تغطية إعلامية غربية. أما أهم ما تم تجاهله فهو الهدف الحقيقي الذي جعل الولايات المتحدة تسارع إلى دعم الثورات الملونة في مناطق مثل أوكرانيا وجورجيا وصربيا وغيرها، بالأموال وبمستلزمات الثورة برتقالية اللون، وبالتغطية الإعلامية الكثيفة؛ ألا وهو سيطرة الولايات المتحدة على الطرق المؤدية إلى نفط بحر قزوين من العراق مرورًا بأفغانستان إلى آسيا الوسطى؛ حيث أكبر احتياطات النفط العالمية، كما تم تجاهل حقيقة أن أحد أهم أهداف تلك الثورات هو تطويق روسيا التي مازالت العدو الحقيقي للولايات المتحدة والغرب عمومًا، وذلك على الرغم من تخليها التام عن الشيوعية واندثار المعسكر الاشتراكي الذي كانت تقوده، وتدميرها لترسانة أسلحتها النووية المخيفة بمساعدة من الولايات المتحدة نفسها، والمضي في طريق الرأسمالية، وتبنيها السبيل الديمقراطي الذي تغزو الولايات المتحدة الدول البعيدة لفرضه عليها.

وفي لفتة موحية تحدثت صحيفة "وول ستريت جورنال" (وهي صحيفة رأس المال المالي الأمريكي) عن ذلك الجيل الجديد من الأثرياء الذين سيتولون زمام الأمور في أوكرانيا الجديدة، بعد أن تكللت "الثورة البرتقالية" بالنجاح. ليست القضية قضية جماهير إذن؛ فلو كانت كذلك لتم على الأقل احترام الجماهير التي خرجت في تظاهرات حاشدة في بلدان العالم كله لتعلن مناهضتها للحرب على العراق قبل الغزو الأمريكي، بما في ذلك الولايات المتحدة التي قادت ذلك الغزو، وبريطانيا التي خرجت في عاصمتها أضخم مظاهرة في تاريخها الطويل منددة بالحرب التي كانت أمريكا وبريطانيا تقرعان طبولها، وكذلك في إسبانيا في عهد حكومة أزنار السابقة؛ حيث أشارت استطلاعات الرأي إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من الشعب الإسباني يعارض الحرب، ولكن أيًّا من هذه الحكومات لم تكترث بتلك الأعداد، وبرغبات جماهيرها، ومضت في عدوانها على العراق، ولكنها توقفت كثيرًا عند جماهير أوكرانيا البرتقالية، وحولت حركتها إلى ثورة على غرار الثورات السابقة في جورجيا وصربيا وألبانيا وغيرها.

ثانيًا– تذكير بما حدث ولماذا حدث؟

- **من جورجيا كانت البداية:**

المظاهرات التي شهدتها جورجيا، والتي انتهت بإعلان الرئيس الجورجي إدوارد شيفرنادزة استقالته من منصبه في ٢٠٠٣/١١/١٣, وإعلان ميخائيل ساكاشفيلي زعيم المعارضة أن نينو بوردجانادزة رئيسة البرلمان المنتهية ولايتها ستكون رئيسًا للبلاد مؤقتًا لحين إجراء انتخابات رئاسية قرر البرلمان الجورجي إجرائها في ٢٠٠٤/١/٤. وذلك بعد أن ألغت المحكمة العليا الجورجية نتائج انتخابات نوفمبر ٢٠٠٣ والتي أسفرت عن فوز كتلتين مواليتين للرئيس بنحو ثلثي مقاعد البرلمان، وحصول الحركة الوطنية بقيادة ساكاشفيلي على ١٨% فقط من الأصوات، وذلك بسبب ما شابها من تزوير جراء التدخل السافر من قبل شيفرنادزة وحكومته للتأثير على نزاهة نتائجها.

وقد أسفرت الأزمة وما تلاها من تصاعد درامي للأحداث، إلى تغيير قمة السلطة بانقلاب مدني، أطلق عليها ساكاشفيلي "ثوره بيضاء"، وذلك بعد اكثر من ١٧ يومًا من الاحتجاجات الشعبية المتواصلة، والتي اتخذت منحى خطيرًا بعد أن تحولت إلى ما يشبه العصيان المدني، وصل ذروته بدخول البرلمان عنوة، ومنع شيفارنادزة من إلقاء كلمته الافتتاحية، وإجباره على الهرب منه، ثم اضطراره في النهاية إلى الاستقالة استجابة للضغوط المختلفة، وبعد تخلي أقرب مستشاريه والحرس الوطني عنه، وبقاء الجيش على الحياد؛ فكسبت المعارضة معركة الشرعية بالوصول إلى السلطة، ليس بفوز مباشر عبر صناديق الاقتراع، رغم أنها استحقته باعتراف وزراء ومستشارين لشيفارنادزة صراحة بأن التزوير شاركت فيه جميع القوى السياسية، وشمل عملية الاقتراع وفرز الأصوات.

وقد دُعي للتصويت في هذه الانتخابات ٢,٦ مليون ناخبين من مجموع السكان البالغ نحو خمسة ملايين نسمة وذلك لاختيار ٢٣٥ نائبًا يشكلون البرلمان الذي يسيطر على أغلبية مقاعده حزب الرئيس إدوارد شيفرنادزة. واكتسبت نتيجتها أهمية خاصة نظرًا لكونها توفر أول المؤشرات بشأن من سيتولى السلطة بعد شيفرنادزة، بعد انتخابات الرئاسة التي ستجرى في عام ٢٠٠٥ إلا أن التلاعب الذي شابها ونال من نزهاتها حدا بزعماء "الحركة القومية" وتحالف "بورجانيدزة/ الديمقراطيون" و"البعث/ الصحوة الديمقراطية" إلى اتهام إدوارد شيفارنادزة بتزوير نتائج الانتخابات، وطلب إعادتها، إلى أن أضحى مطلبهم الرئيسي بعد ذلك؛ حيث المساندة الشعبية، وعدم الاكتراث الدولي بمصيره ورحيلة هو وحكومته. ورغم محاولات" ثعلب القوقاز" البائسة والرامية إلى تفادي نفس المصير الذي آل إليه سلفه زياد غامساخورديا، من خلال استعادة المبادرة، سواء بالتعويل على دعم روسيا، أو من خلال الوعيد والتهديد، ورفض الضغوط التي مارستها المعارضة، مؤكدًا أن هذه المظاهرات لن ترهبه، ومحذرًا من أنها قد تزج البلاد في أتون حرب أهلية، ورغم محاولاته لاستغلال تراجع أربعة أحزاب معتدلة عن تضامنها مع حركة المعارضة، بعد زيارة قام بها لأصلان أباشيدزة، أحد أهم السياسيين الجورجيين، وأحد قادة حزب التجديد في معقله في أدرجاريا غربي جورجيا؛ إلا أنه كان جليًّا أن سبل الحركة أضحت تتمحور أمامه في ثلاثة بدائل رئيسية هي:

أولاً– أن يتمسك بموقفه المعارض لإلغاء الانتخابات، وما سيترتب عن ذلك من تصعيد للمواجهة مع المعارضة، وتكرار موجة العنف الدموية التي صاحبت انفصال البلاد عن الحكم السوفيتي السابق عام ١٩٩٢، **ثانيًا–** أن يبدل موقفه ويقدم بعض التنازلات بإعادة الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية، وهذا يعني ضمنًا أعلان فوز المعارضة. **ثالثًا–** إبداء الاستعداد لبحث مطالب قادة المعارضة الرئيسية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وعمليًّا فإن شيفارنادزة قد انتهج كافة الخيارات، سواء بإعلانه حالة الطوارئ في جورجيا بعد أن تمكن أنصار المعارضة في البلاد من اقتحام قاعة البرلمان خلال عقد

أولى جلسات دورته الجديدة، وفي أثناء إلقاء شيفرنادزة لكلمته, ولكن حيلته لم تُجدِ لأن الجيش لم يتحرك من ثكناته، بل إن وزير العدل وقوات وزارة الداخلية وشرطة العاصمة، وجميع الوزراء تقريبًا؛ قد قدموا دعمهم للمعارضة وللرئيسة بالوكالة. كما أعلن فاسيل ماغلابيريدزة أحد زعماء المعارضة أن الحرس الوطني الذي يضم بضع مئات من عناصر وزارة الدفاع الجورجية؛ انتقل إلى جانب المعارضة، في حين انضم ٥٠ عنصرًا من الوحدات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية الجورجية إلى المتظاهرين المحتشدين أمام البرلمان. ورغم أن شيفرنادزة أبدى استعداده لبحث مطالب قادة المعارضة الرئيسية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية مبكرة, ولكن بعد انسحابهم من المباني الحكومية التي سيطروا عليها؛ إلا أن المعارضة رفضت هذه الاقتراحات, مؤكدة أن الوقت قد فات على الحديث عن مثل هذه الأشياء.

وأعلن ساكاشفيلي أنه لن يقبل بأقل من استقالة الرئيس كحل للمشكلة، وذلك بعد أن تأكد أن كافة التطورات تشي بقرب سقوط شيفارنادزة بعدما بقي وحيدًا في مواجهة المعارضة وجحافل الجماهير الثائرة.

وعلى الصعيد الخارجي؛ فإن تعويل شيفارنادزة (الذي جاء إلى سدة الحكم عام 1992 كمنقذ للجمهورية الصغيرة بعد صراعات وصلت إلى حد الحرب الأهلية في بداية الاستقلال) على دعم روسيا لم يجُدِ؛ حيث إن روسيا لم يتعد دورها عبر الأزمة دور الوسيط بين الرئيس وقادة المعارضة، كما أنها رفضت رسميًّا تقديم آي من أنواع الدعم لشيفرنادزة؛ إذ أعلن سيرغي إيفانوف وزير دفاعها رفض بلاده التدخل في ما تعتبره شئونًا داخلية لجمهورية مجاورة. وكان شيفارنادزة قد لمح إلى طلب ذلك خلال اللقاء الذي تم بناء على طلب الرئيس الجورجي مع سفير روسيا في تبليسي الجورجي الأصل، الذي سبق أن عمل تحت رئاسة شيفارنادزة إبان سنوات توليه منصب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي خلفًا لعميد الدبلوماسية العالمية اندريه غروميكو. ولعل هذا الموقف يعكس في طياته ردًّا غير مباشر على ما سبق أن اتخذه من مواقف كانت –وما تزال– معادية للمصالح الروسية، سواء في ما يتعلق بتأييده للمقاتلين الشيشان وإيوائه لعدد من زعمائهم في المناطق الحدودية المتاخمة للحدود الروسية في قطاعها الشيشاني، أو من منظور ما سبق أن أعلن عنه حول رغبته في انضمام بلاده إلى حلف "الناتو".

أما على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة؛ فلم يشفع لشيفارنادزة ما قدمه للغرب وللولايات المتحدة خصوصًا؛ حيث لم يكتف بتوقيع اتفاق خط أنابيب باكو تبليسي جيهان مع الغرب, ولكنه سمح للقوات الأمريكية بالتمركز في أراضي جورجيا, وعلى بعد خطوات من الأراضي الروسية، بحجة تدريب القوات الجورجية, والقيام بعمليات لمكافحة الإرهاب, كما سمح للطائرات الأمريكية بالانطلاق من بلاده خلال غزو أفغانستان للإطاحة بحركة طالبان؛ إلا أن عودته مؤخرًا إلى مغازلة موسكو والبدء في خطوات تصالحية معها، بعد أن بدأت المعارضة الموالية للغرب (والممثلة في الثالوث؛ نينو بورجاندزة رئيسة البرلمان، والرئيسة المؤقتة الحالية، وميخائيل ساكا شفيلي وزير العدل السابق, وزوراب جفانيا) في التحرك ضده؛ قد أثار حفيظة واشنطن نحوه؛ لذا فقد لا يبدو مستغربًا ما يؤكده العديد من المحللين السياسيين من وجود دور جوهري للولايات المتحدة في الأزمة، وهو أيضًا ما كشف عنه راديو فرنسا الدولي مؤخرًا، من أن السفارة الأمريكية في بليسي كانت تقوم بتوجيه الجيش والشرطة الجورجيين خلال مواجهه الرئيس إدوارد شيفرنادزة مع المعارضة، حتى لا يتدخلوا لصالح الرئيس ويتيحوا له الانتصار على معارضيه. كما أن شيفارنادزة قد أعرب هو الآخر

عن شكوكه في أن السفير الأمريكي ريتشارد مايلز قد قدم دعمه لزعماء المعارضة، وكان على علم بخطط الإطاحة به. ولعل العامل الأكثر أهميه الذي دفع الأمريكيين للتورط بقوه في النزاع الداخلي في جورجيا؛ يتمثل في ضمان تدفق الإمدادات البترولية, والرغبة في تنويع مصادر الحصول عليه؛ حيث تتمتع جورجيا بقيمة استراتيجية ضخمه لواشنطن، بسبب موقعها المركزي بالنسبة لخطوط أنابيب البترول التي تبدأ من أذربيجان وتنتهي عند تركيا.

وعلى الرغم من ذلك؛ فإذا كانت الأزمة السياسية في جورجيا نتاجًا لعوامل داخلية وخارجية عديدة يأتي على رأسها محاولات الولايات المتحدة تعزيز هيمنتها على منطقة القوقاز لتحجيم الدور الروسي, وضمان تدفق الإمدادات البترولية الضخمة الموجودة في المنطقة؛ فإن عوامل داخلية أكثر أهمية هي التي ساهمت في حدوث ثورة جورجيا البيضاء، لعل أهمها: فشل الرئيس الجورجي إدوارد شيفرنادزة في التصدي لمشكلة الفساد، خاصة بين المقربين منه؛ وهو ما جعل جورجيا تعيش في أوضاع صعبة، خاصة مع وصول الفساد إلى حدود اعتبرتها المؤسسات الدولية أبرز عائق أمام التقدم الاقتصادي، إضافة إلى عدم قدرته على حل المشكلات السياسية التي تهدد وحدة جورجيا الجغرافيا، إضافة إلى الفقر المدقع الذي تعاني منه البلاد؛ بحيث أصبح نحو ستين في المائة من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، ويتضورون جوعًا في بلد لا يحصل أصحاب المعاشات فيه سوى على ما يعادل خمسة دولارات شهريًّا، وصارت الرشوة وباءً يجتاح أرجاءها, بينما انهارت المرافق والخدمات.

ورغم أن شيفارنادزه قد خطا قدرًا لا بأس به نحو إرساء مجتمع مدني حقيقي في جورجيا؛ إلا أن تفضيله خلال الانتخابات الأخيرة السلطة على الديمقراطية ساهم -إضافة إلى العوامل السابقة- في تفجر الثورة المخملية، بعدما وصل الاختناق بالجورجيين حد الانفجار.

- **في أوكرانيا كانت الثورة الأكبر**

جذبت انتخابات الرئاسة الأوكرانية أنظار العالم؛ وذلك بسبب الجدل الداخلي بين المرشحين حول نزاهة هذه الانتخابات، ومدى التزامها بالمعايير الدولية والمحلية في هذا الشأن، وربما لم يحدث جدل مماثل لما حدث حول هذه الانتخابات في أي من دول العالم منذ انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠، بين مرشحي الرئاسة آنذاك جورج بوش الابن وآل جور.

تعد أوكرانيا أكبر دولة بعد روسيا في رابطة الكومنولث المستقلة، وتبلغ مساحتها نحو ٦٠٠ ألف كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها نحو ٥٠ مليونًا، وتتميز هذه الدولة بموقعها الجيوبوليتيكي الهام المطل على البحر الأسود، وبحدودها المشتركة مع كل من روسيا وبيلاروسيا (روسيا البيضاء) وبولندا ورومانيا، والمجر وسلوفاكيا، ومولدوفيا وتركيا. ومثَّل إعلان برلمانها الجريء في ٢٤ أغسطس ١٩٩١ الاستقلال عن موسكو بداية التفكك السريع للاتحاد السوفيتي السابق، وهو الإعلان الذي صوت لصالحه أكثر من ٩٠% من السكان في استفتاء جرى في سبتمبر من نفس العام، لتصبح أوكرانيا أول دولة تستقل عن الاتحاد السوفيتي، وتختار ليونيد كارتجوك رئيسًا لها. وبدأت أوكرانيا بعد إعلان استقلالها أولى خطواتها على طريق بناء دولة حديثة وديمقراطية، فنظمت بعد ٣ سنوات منه أول انتخابات رئاسية تعددية حرة في عام ١٩٩٤، فاز فيها المرشح الليبرالي ليونيد كوتشيما على منافسه ليونيد كارتجوك الرئيس السابق، واشتهر كوتشيما بالديناميكية والبراجماتية، وبكونه منظرًا للإصلاح الاقتصادي، وسعى كوتشيما فور توليه إلى انتهاج سياسة إصلاحية تقوم على تبني اقتصاد السوق، وتعزيز العملية الديمقراطية والاستقرار السياسي

الداخلي، ووضع دستورًا جديدًا للبلاد في يونيو ١٩٩٦، علاوة على تشجيع اندماجها -مستفيدًا من الأهمية الجيوبوليتكية لبلاده- في الهياكل والمنظمات الأوروبية، وصولاً إلى الانضمام لحلف شمال الأطلنطي (الناتو) الذي كانت بلاده من أوائل دول رابطة الكومنولث المستقلة الموقعة على برنامج الشراكة من أجل السلام معه. ولم يكتف كوتشيما بذلك؛ بل شرع في خفض قواته التقليدية، علمًا بأن الجيش الأوكراني يعد ثاني أكبر جيش في أوروبا بعد روسيا، من ٤٧٠ ألفًا إلى ٣٥٠ ألفًا بحلول نهاية العام ١٩٩٩، فضلاً عن خفض الدبابات إلى ٤٠٨٠ دبابة، والعربات المدرعة إلى ٥٠٥٠، والطائرات إلى ١٠٩٠ مقاتلة.

وعلى الرغم من أن معظم هذه الإجراءات والتي أثارت غضب بعض التيارات القومية الأوكرانية والعسكريين؛ قد استهدفت التخفيف من العبء المادي لهذه الترسانة الضخمة من الأسلحة النووية والتقليدية، والسعي لتوجيه الجزء الأكبر من موارد الدولة لأغراض التنمية والإصلاح الاقتصادي؛ فإن الفشل كان حليف كوتشيما في هذا المضمار؛ حيث انخفض الناتج القومي الإجمالي الداخلي في السنوات الخمس السابقة على الانتخابات بنسبة ٥٤%، وتقلص نمو الاقتصاد السنوي إلى ٤%، ووصلت معدلات التضخم إلى ٤٠%، والبطالة إلى ٩%، وتفاقمت الديون الخارجية حتى وصلت إلى ١٠,٩ بليون دولار في أكتوبر ١٩٩٨، وانتشر الفقر ليصبح نحو ٦٠% من سكان أوكرانيا تحت خط الفقر، كما انتشر الفساد في معظم الإدارات الحكومية، وبدا أن أحلام الأوكرانيين في الرفاهية الاقتصادية قد ذهبت أدراج الرياح.

ونتيجة لهذا الفشل الذي وصل إلى حد عجز الدولة عن دفع مرتبات عمال مناجم الفحم، وتوزيع الحليب والحبوب والزبد بدلاً منها، ناهيك عن الصور المأسوية التي تناقلتها وسائل الإعلام الغربية عن البؤس والحرمان الذي يعيشه الأوكرانيون؛ بدأت تتزايد في أوكرانيا الحركات والتيارات السياسية التي تحمل حنينًا جارفًا للماضي الشيوعي، أو على الأقل إلى هذا الماضي في بعده الاجتماعي والاقتصادي، وقد برزت شعبية هذه التيارات بوضوح في الانتخابات التشريعية التي جرت في أبريل ١٩٩٨، وفي عام ٢٠٠٠، والتي فاز فيها الشيوعيون بنسبة ٣٦% من مقاعد البرلمان، التي يبلغ إجماليها ٤٥٠ مقعدًا، خُصص نصفها للأحزاب التي حصلت على أكثر من نسبة ٤% من إجمالي تصويت الناخبين، وخُصص نصفها الآخر للمستقلين. وفي عام ٢٠٠٠ شُجعت التعديلات التي أجريت على الدستور في يونيو ١٩٩٦ بما أضافته من توسيع مجال الحريات العامة والممارسات السياسية، بالإضافة إلى وجود لجنة مراقبة لإجراءات التصويت وفرز نتائج الانتخابات، تضم مراقبين محليين ودوليين،شجعت رؤساء الأحزاب على ترشيح أنفسهم لانتخابات الرئاسة في أوكرانيا، وبلغ إجمالي المرشحين أحد عشر مرشحًا، أغلبهم من ذوي الاتجاه اليساري، بالإضافة إلى الرئيس ليونيد كوتشيما، الذي رشح نفسه لفترة رئاسة ثانية، وبعد إجراء جولتين من الانتخابات؛ تمكن ليونيد كوتشيما من الفوز بمنصب الرئاسة لفترة ثانية، تنتهي بنهاية عام ٢٠٠٤، وقد أجمع أكثر من ٩٢ مراقبًا دوليًا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا تولوا متابعة ومراقبة هذه الانتخابات. على أنها كانت بعيدة تمامًا عن الحيدة والنزاهة والضوابط الديمقراطية، نظرًا لإغلاق بعض صناديق الانتخابات، والتزوير في أوراق انتخابات بعض المناطق الصناعية لصالح كوتشيما، وإطلاق بعض أفراد أجهزة الأمن النار على بعض المرشحين، إلا أن ترحيب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا -ناهيك عن استسلام المتنافسين لهذه النتيجة- حال دون حدوث أي أزمة سياسية بشأن هذه الانتخابات. ونظرًا لقرب انتهاء فترة الحكم الثانية

في حكم الرئيس كوتشيما؛ اتجه مناصروه إلى ترويج فكرة ترشيحه لفترة أخرى في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أول نوفمبر ٢٠٠٤، إلا أن أحزاب المعارضة سواء من اليمين أو اليسار رفضت هذا الاقتراح، وأكدت على ضرورة التزام كوتشيما بمواد الدستور الأوكراني التي تمنع الترشيح لأكثر من فترتين متتاليتين؛ الأمر الذي حدا بأنصار كوتشيما إلى التوجه للمحكمة العليا لطلب استشارتها في مدى دستورية ترشيح كوتشيما لفترة حكم أخرى، وفي بداية يوليو ٢٠٠٤ قررت المحكمة دستورية ترشيح كوتشيما لفترة حكم أخرى؛ نظرًا لعدم اعتدادها بفترة رئاسته الأولى التي جرت قبل إدخال التعديلات الجديدة، والتي تمنع الترشيح لأكثر من فترتين متتاليتين على الدستور الأوكراني في عام ١٩٩٦، ومع ذلك رفض كوتشيما ترشيح نفسه لفترة رئاسة جديدة؛ نظرًا لاستشعاره الرفض الشعبي لهذا الترشيح، ناهيك عن تهديد عدد من محافظي بعض الأقاليم بفصل أقاليمهم عن الجمهورية الأوكرانية في حال خوض كوتشيما لانتخابات الرئاسة في نوفمبر ٢٠٠٤.

وقد أعلن الرئيس كوتشيما في بداية يوليو ٢٠٠٤ دعوة اللجنة الوطنية للانتخابات في أوكرانيا، والمخولة وفق نصوص الدستور الأوكراني بالإشراف الكامل على كافة مراحل العملية الانتخابية –سواء في انتخابات الرئاسة أو الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات المحلية– إلى الإشراف الكامل على انتخابات الرئاسة في أوكرانيا، وبدء مزاولة مهامها واختصاصاتها في هذا الشأن. ووفقًا لهذا التوجيه الرئاسي قام سيرجي كيفالوف رئيس لجنة الانتخابات المركزية الأوكرانية بفتح باب الترشيح أمام المواطنين لخوض انتخابات الرئاسة، وذلك بدءًا من منتصف يوليو إلى منتصف أغسطس ٢٠٠٤، وفي خلال هذه الفترة تقدم ٢٤ مرشحًا بأوراق الترشيح الخاصة بهم لخوض هذه الانتخابات.

وفي يوم ٣ أكتوبر ٢٠٠٤ أجريت انتخابات الرئاسة في أوكرانيا؛ حيث توجه ٣٧ مليون ناخب للإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات، التي وصلت نسبة المشاركة بالتصويت فيها إلى نحو ٨٧% من إجمالي الناخبين، وعقب انتهاء عملية التصويت في صناديق الاقتراع بدأت اللجنة المركزية عملية فرز الأصوات، وإعلان النتيجة التي استغرقت خمسة أيام؛ مما فتح المجال واسعًا أمام الجمعيات ومراكز استطلاع الرأي إلى إصدار بيانات متضاربة حول نتائج الانتخابات اعتمادًا على رصد أصوات الناخبين عند خروجهم من مقار التصويت.

وفي ٩ نوفمبر ٢٠٠٤ أعلنت اللجنة المركزية نتيجة الانتخابات؛حيث حصل يوشينكو على نسبة ٣٩,٨٧% من إجمالي أصوات الناخبين، بينما حصل منافسه اللدود يانكوفتش على ٣٩,٣٢% من الأصوات، وتوزعت باقي الأصوات على النحو التالي: الكسندر موروز زعيم الحزب الاشتراكي ١٠%، وبيوتر سمونينكو رئيس الحزب الشيوعي الذي حصل على ٥%، وهينداي يودوفينيك ٣%، بينما توزعت نسبة ٢% من الأصوات على باقي المرشحين.

وقد شاب هذه الجولة من الانتخابات الرئاسية الأوكرانية العديد من الانتهاكات أثناء عمليتي التصويت وفرز الأصوات؛ حيث وصفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الانتخابات بأنها لم ترقَ إلى عدد من المعايير الأوروبية للانتخابات الديمقراطية، وبأنها عادت بأوكرانيا لعهود الاستبداد، وعدد رئيس وفد المنظمة في أوكرانيا "جيرت هنريش أهرن" أوجه القصور في العملية الانتخابية، ومنها: تحيز وسائل الإعلام الحكومية، وتدخل أجهزة الدولة لصالح رئيس الوزراء يانكوفتش، وعرقلة السلطات الأوكرانية لفعاليات الحملة الانتخابية للمعارضة، وعجز اللجنة الانتخابية المركزية عن معالجة الشكاوى الخاصة بسقوط أسماء من

القوائم الانتخابية، وعدم السماح للناخبين في بعض مراكز التصويت بالإدلاء بأصواتهم.

ونظرًا لعدم حصول أي من المرشحين على نسبة ٥٠% من أصوات الناخبين اللازمة للوصول لمقعد الرئاسة؛ تقرر إجراء جولة ثانية للانتخابات بين كل من مرشح الحكومة فلاديمير يانكوفيتش، ومرشح المعارضة فلاديمير يوشينكو، وذلك يوم الأحد ٢١ نوفمبر الماضي.

أُجريت في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤ الجولة الثانية في الانتخابات؛ حيث توجه الناخبون إلى ٣٣ ألف مكتب انتخابي منتشرة في أنحاء البلاد. وفي اليوم التالي مباشرة أشارت التقارير غير الرسمية والنتائج الأولية الرسمية بعد فحص ٧٤% من إجمالي الأصوات إلى تقدم مرشح المعارضة فيكتور يوشينكو على مرشح الحكومة فيكتور يانكوفتش بأكثر من ٦%، ولكن بعد فرز جميع أصوات الناخبين أعلنت اللجنة المركزية الوطنية للانتخابات النتائج النهائية لهذه الانتخابات، التي فاز فيها يانكوفتش بأغلبية أصوات تبلغ ٤٩,٤٦%، بينما حصل يوشينكو على ٤٦,٦١% من إجمالي أصوات الناخبين. وفور إعلان اللجنة المركزية للانتخابات النتيجة السابقة، اتهم فكتور يوشينكو الحكومة الأوكرانية برئاسة كوتشيما ورئيس وزرائه يانكوفتش بتزوير نتائج الانتخابات لصالح منافسه يانكوفتش، وأكد يوشينكو فوزه في هذه الانتخابات التي تلاعبت الحكومة في نتائجها من خلال تزوير فرز الأصوات في منطقتي دونتسك ولوجانسك الشرقيتين.

وقد أيدت فرق المراقبين الدوليين من منظمة الأمن والتعاون، واليابان، والمعهد الديمقراطي الأمريكي اتهامات يوشينكو بتزوير الانتخابات، وأكدت أنه حدثت انتهاكات جسيمة أثناء عمليتي التصويت وفرز الأصوات؛ حيث شهدت بعض مراكز التصويت توافد العشرات من الحافلات المقلة لمؤيدي يانكوفتش للإدلاء بأصواتهم، على الرغم من إدلائهم بأصواتهم في مراكز تصويت أخرى، بالإضافة إلى منع قوات الأمن وبعض رؤساء لجان هذه المراكز المؤيدين لمرشح المعارضة من الإدلاء بأصواتهم، ناهيك عن إضافة عشرات الآلاف من البطاقات الانتخابية المزورة لصالح يانكوفتش، بالإضافة إلى ممارسة ضغوط على العاملين بالدولة للامتناع عن التصويت. ودعم من التوجه الرافض لهذه النتيجة اعتراف اثنين من أعضاء اللجنة المركزية للانتخابات بحدوث عملية تزوير واسعة في فرز وإحصاء الأصوات لصالح يانكوفتش، ورفضهما التصديق على محضر إعلان النتيجة النهائية لهذه الجولة.

واتجهت الأوضاع في أوكرانيا عقب رفض مرشح المعارضة يوشينكو لنتيجة الانتخابات نحو وقوع أزمة دستورية وسياسية كبرى في البلاد، خاصة بعد لجوء مرشح المعارضة إلى استخدام الأدوات والآليات السياسية والدستورية القائمة لإلغاء نتيجة هذه الجولة، وإعادة الانتخابات مرة أخرى، وسانده في ذلك الضغوط الإقليمية والدولية التي مارستها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان الرافضة لعمليات التزوير في التصويت وفرز الأصوات.

ففي مجال الضغوط الدولية والإقليمية أعلنت الولايات المتحدة على لسان وزير الخارجية "كولن باول" بأنها لا تعتبر نتيجة الانتخابات شرعية؛ مما سيكون له عواقب وخيمة على علاقة أوكرانيا بالولايات المتحدة، وأنه على أوكرانيا أن تقرر ما إذا كانت إلى جانب الديمقراطية أم لا، وهدد بفرض عقوبات اقتصادية على أوكرانيا في حال إصرارها على عدم التوصل إلى حل يحترم إرادة الشعب الأوكراني، ووفقًا للآليات الدستورية والقانونية في أوكرانيا"، وشارك خوسيه مانويل باروزو الرئيس الجديد للمفوضية الأوروبية الولايات المتحدة في موقفها من هذه الانتخابات؛ حيث أعلن أنه يشعر بالأسف "لأن

السلطات الأوكرانية لم تنتهز الفرصة لإظهار التزامها بالديمقراطية، وأنه يمكن أن يكون لذلك تداعيات على العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، ما لم تجرِ مراجعة جادة ومستقلة لنتائج هذه الانتخابات، ووفقًا لما ستتكشف عنه هذه المراجعة سيتحدد ما إذا كان هناك مكان في الأسرة الأوروبية لأوكرانيا". وكلف الاتحاد الأوروبي مسئول السياسة الخارجية فيه خافيير سولانا بزيارة أوكرانيا لتهدئة التوتر الداخلي، وبحث وسائل إنهاء هذه الأزمة، بما يكفل استعادة الديمقراطية في هذا البلد.

وفي المسار الموازي أعربت روسيا على لسان رئيسها فلاديمير بوتين ووزير خارجيتها سيرجي لافروف عن قلقها من التدخل الأجنبي في الأزمة، والذي يستهدف رسم حدود جديدة داخل أوروبا، واستعادة أجواء الحرب الباردة بين روسيا والغرب، وأكدت على أن الخلاف بين المرشحين ينبغي حله داخل المحاكم، وليس في الشوارع. ويعد هذا الموقف بمثابة تراجع روسي عن موقف سابق بتأييد مرشح الحكومة يانكوفتش، والذي وعد بالحفاظ على العلاقات الحميمة بين روسيا وأوكرانيا.

الملاحظ أن جميع المواقف والضغوط الدولية ما كان لها أن تؤتي ثمارها لولا تزايد الضغوط المحلية والشعبية المؤيدة لمطلب مرشح المعارضة يوشينكو بإعادة الانتخابات، بالإضافة إلى توفر بعض الوسائل والأدوات الدستورية والقانونية، التي يمكن اللجوء إليها لتنفيذ هذا المطلب؛ ففي مجال استخدام مرشح المعارضة لأسلوب الضغوط الشعبية والمحلية؛ طالب يوشينكو أنصاره بالخروج للشارع، ومحاصرة مقار اللجنة المكزية الوطنية للانتخابات، ورئيس الحكومة والبرلمان، ولبى عشرات الآلاف من المواطنين الأوكرانيين هذا النداء الذي استحث رغبتهم في الديمقراطية وحكم القانون، ورفضهم لتزوير إرادة الناخبين، وانضم لهذه المظاهرات عدد من حكام الولايات والأقاليم الأوكرانية، الذين رفضوا الاعتراف بنتيجة الانتخابات، وتركزت المظاهرات المؤيدة لمرشح المعارضة يوشينكو في العاصمة كييف والأقاليم الشمالية والغربية، والتي يتبع قسم منها المذهب الكاثوليكي، وتعتمد في أنشطتها الاقتصادية على الزراعة والغابات.

وأصابت حركة التضامن الشعبي والجماهيري للمواطنين، مع مطالب يوشينكو الحكومة الأوكرانية برئاسة كوتشيما ويانكوفتش بالدهشة والخوف من أن تؤدي تطورات الموقف بين المرشحين إلى تحريض أطراف ثالثة على المطالبة بحقوق خاصة لها؛ وهو ما اتضحت معالمه في مناداة الأقاليم الشرقية والجنوبية المتاخمة لروسيا –والتي توجد بها أغلبية أرثوذكسية، وتعتمد على النشاط الصناعي والتعديني في مواردها الاقتصادية– بالاستقلال عن أوكرانيا، وتكوين دولة مستقلة بها؛ وهو الوضع الذي يتسم بالخطورة الشديدة على وحدة أوكرانيا واستقرارها السياسي والأمني.

وتواكب مع ما سبق لجوء يوشينكو إلى البرلمان والمحكمة العليا في أوكرانيا؛ للمطالبة بإبطال نتيجة هذه الانتخابات، وسحب الثقة من لجنة الانتخابات، ومن حكومة يانكوفتش، وفي ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤ اتخذ البرلمان الأوكراني في جلسة طارئة لبحث الأزمة عدة قرارات منها: بطلان الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤؛ لأنها فشلت في أن تعكس إرادة الناخبين، وسحب الثقة من اللجنة المركزية للانتخابات، وسحب الثقة من يانكوفتش باعتباره رئيسًا للوزراء، ومطالبة الرئيس كوتشيما بتعيين من يحل محله، واقتراح تعديل الدستور بما يضمن تقليل صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة رئيس الوزراء والبرلمان.

وفي ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤ دعا الرئيس كوتشيما طرفي الأزمة الانتخابية، بالإضافة إلى خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والرئيس البولندي ألكسندر كواسنويسكي، ونظيره

الليتوانى قلداس أدامكوس، ووزير الخارجية الروسي لافروف؛ إلى عقد لقاء بينهم لتسوية الأزمة، واتفقت مجموعة العمل على: عدم استخدام أي من طرفي الأزمة للقوة التي يمكن أن تؤدي إلى تأزم النزاع وإراقة الدماء، ومطالبة المحكمة العليا في أوكرانيا بإعمال قواعد الشفافية والنزاهة خلال دراستها للشكاوى التي تلقتها بعد الانتخابات، والسماح للاحتجاجات بالاستمرار مادامت لا تمثل عائقًا أمام قيام الحكومة بمهامها، وعدم تشويش عمل الحكومة، وقبول روسيا لرغبة الناخبين في أوكرانيا في إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ومن جانبها قامت المحكمة العليا الأوكرانية بدراسة للشكاوى التي قدمتها فرق مراقبة الانتخابات والمعارضة حول الغش والتزوير في الانتخابات التي جرت في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤، وانتهت المحكمة في أول ديسمبر الماضي إلى عدم صحة نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وبطلان إعلان فوز يانكو فتش، وذلك لما شاب هذه الجولة من انتهاكات صارخة، وعمليات تزوير واسعة لإرادة الناخبين، وإعادة الجولة الثانية من هذه الانتخابات في يوم ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤.

وعقب إصدار هذا الحكم التاريخي اتفقت أطراف الأزمة السياسية في أوكرانيا على ضرورة إجراء إصلاحات دستورية وقانونية عاجلة، وموافقة البرلمان عليها قبل إجراء الجولة الثانية من الانتخابات، وفي يومي ٨ و٩ ديسمبر ٢٠٠٤ قدمت حكومة كوتشيما عدة اقتراحات بتعديل الدستور، بما يقلل من صلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية لصالح البرلمان، بالإضافة إلى إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية، وتعديل قانون النظام الانتخابي بما يشدد من إجراءات التصويت في مراكز الاقتراع، وحرمان بعض الفئات – خاصة كبار السن والمعاقين– من الإدلاء بأصواتهم عن طريق وكلاء ومندوبين عنهم، وقصر إدلاء الناخبين بأصواتهم في أقرب مركز جغرافي للاقتراع بدلاً من الوضع السابق الذي كان يمنح الناخبين الحق في الإدلاء بأصواتهم في أي مركز للاقتراع بالأقاليم الأوكرانية، وتكليف نائب رئيس الوزراء بالقيام بمهام رئيس الوزراء المعزول يانكوفتش، ووافق البرلمان على هذه الحزمة من التعديلات الدستورية والقانونية في جلسة واحدة، وبأغلبية أعضائه الحاضرين.

وبموجب هذه التعديلات أعيد تشكيل اللجنة المركزية للانتخابات، التي بدأت على الفور إجراءات عقد الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤، وسمحت لفرق المراقبين من الداخل والخارج بالإشراف على نزاهة هذه الجولة من الانتخابات، وقد تواكب مع ذلك تعهد الحكومة الأوكرانية وروسيا عدم استخدام نفوذهما للتأثير في نتائج هذه الانتخابات.

واستعد مرشحا الرئاسة الأوكرانية لخوض هذه الانتخابات، بإجراء مزيد من الجولات الانتخابية في الأقاليم الانتخابية، وإنفاق مئات الملايين من الدولارات على الدعاية التليفزيونية، ناهيك عن استخدام بعض الحوادث في استقطاب المؤيدين والمناصرين، ومنها استخدام يوشينكو لحادثة تسممه بمادة الدوكسين وتشويه وجهه في توجيه الاتهام لقوى الأمن الأوكرانية التابعة ليانكوفتش بمحاولة اغتياله. وفي ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤، توجه الناخبون الأوكرانيون للمرة الثالثة خلال شهرين تقريبًا للإدلاء بأصواتهم في مراكز الاقتراع لانتخاب رئيس جديد للبلاد، إلا أن المحكمة العليا الأوكرانية فاجأت جميع القوى السياسية الأوكرانية بإعلانها عدم دستورية التعديلات التي أجراها البرلمان وحكومة كوتشيما على القانون الانتخابي؛ لأنها تخل بمزايا وحقوق كفلها الدستور الأوكراني لمواطنيه، ومع ذلك استمرت عملية التصويت في ذلك اليوم، وبعد انتهاء عمليات التصويت وفرز الأصوات أعلنت اللجنة الانتخابية حصول مرشح المعارضة فلاديمير

يوشينكو على ٥٣,٩٩ من الأصوات مقابل ٤٤,١٩%من الأصوات لمنافسه يانكو فيتش، وبفارق قرابة ٢,٣ مليون صوت، وقررت اللجنة عدم إعلان النتيجة الرسمية للانتخابات إلا بعد دراسة جميع الشكاوى المرفوعة من المرشح يانكوفتش، الذي اعترض على النتيجة بسبب ما وصفه بانتهاك الدستور، وحدوث عمليات تزوير، وإضافة أصوات باطلة لحساب خصمه يوشينكو؛ وهو الأمر الذي نفته تقارير المراقبين الأجانب لنزاهة الانتخابات، والذين بلغ عددهم ١٢ ألف مراقب، والتي أكدت على أن هذه الجولة كانت حرة ونزيهة، ولم يستسلم يانكو فيتش لهذه النتيجة فقدم شكوى للمحكمة العليا بشأن الانتهاكات التي قال إنها جرت خلال التصويت، وقررت المحكمة في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤ رفض هذه الشكوى، وأكدت نزاهة الانتخابات، وصحة فوز يوشينكو بمقعد الرئاسة الأوكرانية.

- **قيرقيزيا تشهد انتقال العدوي**

أتت ثورة قرغيستان بعد ثلاثة أشهر فقط من ثورة أوكرانيا البرتقالية، و١٦ شهرًا بعد ثورة الورود في جورجيا، وفي الحالات الثلاث جميعًا أسقطت مظاهرات سلمية في الشوارع ضد انتخابات مزورة أنظمة فاسدة فاقدة الصلة بالواقع، لها روابط قوية مع موسكو. قرغيزستان هي أول دولة ذات أغلبية مسلمة تسقط، وهي الأولى التي أقسم رئيسها المخلوع ألا يسمح بأن يقع شيء من هذا النوع في بلده، حتى إنه كتب كتابًا عن هذا الموضوع.

في قرغيزستان لم يتوقع أحد أن تتحرك الأحداث بهذه السرعة؛ حيث يقول سفير الولايات المتحدة ستيفن يونغ: "لابد أن أقول إنني مندهش". إذ أطيح بأكاييف –الذي أعمته عزلته– من منصبه بعد أيام من استبعاد خصومه باعتبارهم غير جديرين بالتفاوض. ولو أن أكاييف لم يتعرض للتحدي؛ لدعمت الانتخابات البرلمانية قبضته على السلطة؛ فبتزوير الانتخابات كسب كل من ابنه وابنته مقعدًا في البرلمان الجديد، مع حشد من الأصدقاء الفاسدين.

بدأت الاعتراضات على الانتخابات في جنوب قرغيزستان الفقير المسلم، ووصلت إلى ذروتها في الاستيلاء على مدينتين رئيسيتين. أسس زعماء المعارضة النظام بسرعة، ونظموا دوريات مشتركة مع الشرطة، ووعدوا بأن يرسلوا حمولة حافلات من المتظاهرين عبر الجبال، وإلى بيشكيك. كانت العاصمة التي يسكنها ٨٠٠٠٠٠ تعود إلى الحياة بمظاهرة صغيرة نظمتها الجماعة الطلابية "كيل كيل"، وهي مجموعة ذات روابط مع حركة بوارا الشبابية الأوكرانية محرك الثورة البرتقالية. اعتقل نحو ٢٦ طالبًا وجرجروا إلى حافلات كانت في الانتظار، تحت أنظار ما لا يقل عن ١٠٠٠ شخص. الحكومة لم تعد لديها السلطة للسيطرة على الشعب، في خلاص تلك الليلة أغرق معظم بيشيك بمنشورات تحمل نداءً بالخروج في اليوم التالي للزحف على البيت الأبيض ضد أكاييف.

وفي موجة ضخمة تفوقوا على قوات مكافحة الشغب خارج البيت الأبيض، وما إن أصبحوا في الداخل حتى سارع زعيم المعارضة كرمان بيك باكييف (وهو رئيس وزراء سابق في عهد أكاييف)، إلى الهدوء والحث على الحذر. في خلال ساعتين؛ كان سجين قرغيزستان السياسي الحقيقي، زعيم حزب أرناميس فيلكس كولوف (وهو وزير داخلية سابق) قد أطلق من السجن، ونُقل إلى البيت الأبيض حرًّا للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٠. وهرب الرئيس عسكر أكاييف من البلاد إلى روسيا.

لمدة أربعة أيام كان لقرغيزستان برلمانان. وعين البرلمان القرغيزي الجديد كرمان بك باكييف رئيسًا للوزراء ورئيسًا مؤقتًا. فعليًّا كان هذا يحدث للمرة الثانية؛ لأن باكييف كان قد تثبت بالبرلمان السابق المنتخب في عام ٢٠٠٠، والذي كان يسيطر عليه الرئيس الذي أصبح مطرودًا الآن (عسكر

عكاييف)، ولم يكن الاتفاق أكثر من كونه شيء خارق للعادة، باعتبار أن المعارضة كانت قد استنكرت الانتخابات البرلمانية القرغيزية بسبب التزوير الشامل، وبواسطة بضع آلاف من المتظاهرين الذين استقلوا عدة حافلات قليلة، وعبروا الممرات الثلجية لتلك البلد التي هي سويسرا وسط آسيا الشمالية، وأجبروا أكاييف على الهرب إلى روسيا.

ارتد باكييف عن كل ما كان قد قاله سابقًا عندما كان يدعو مجبرًا إلى إلغاء الانتخابات البرلمانية. بدلاً من ذلك فإن كل قادة المعارضة (الرئيس باكاييف، وجنرال "الشعب" فليكس كولوف، ووزيرة الخارجية السابقة روزا أوتونبئيفة) كلهم دعموا البرلمان الجديد، الذي جاء نظريًّا بالتزوير. تزوير الانتخابات البرلمانية سوف يتطهر نظريًّا عن طريق الانتخابات الجديدة، ولكن في "عشرة دوائر انتخابية" فقط، طبقًا لما صرح به رئيس الوزراء الجديد.

عاد باكاييف (رئيس الوزراء السابق) إلى منصبه، كولوف (القائد السابق للاستخبارات المحلية) كان يتولى مسئولية الأمن، والشرطة والجيش (استقال من مناصبه في منتصف الأسبوع السابق على الأزمة قائلاً: "الأمور قد استقرت")، وأوتونبئيفة عادت هي الأخرى لترأس وزارة الخارجية؛ كلهم كانوا من صبيان أكاييف، وكلهم وجوه مألوفة في واشنطن.

لم يكن ذلك بدقة ثورة كلاسيكية في مرحلة تشكل (أحد الأنظمة يسقط ولكن النظام الجديد لم يولد بعد)؛ لقد كان بالأحرى "لقاءً برئيس جديد، هو نفسه مثل الرئيس القديم". من روسيا وبخ أكاييف الحكومة الجديدة على أنها "غير شرعية" في حديث من راديو إكو موسكو، وألقى باللوم على الراديكاليين الإسلاميين، بينما حاول أن يقول أيضًا إنه سوف يفكر في أمر التفاوض حول استقالته، ولكن فقط مع المتحدث باسم البرلمان الجديد عمور بك تيكيباييف. ولا عجب: حيدر ابن أكاييف، وابنته برمت ومستشاره الرئيسي هم من بين أعضاء البرلمان الجديد.

وقد أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن أسفه على أن أكاييف قد عُزل بوسائل "غير قانونية"، لكنه أعلن بسرعة أن زعماء البلد الجدد معروفون جدًّا لموسكو، وأنه مستعد للعمل معهم. في الحقيقة إن زعماء المعارضة القرغيزيين أنفسهم كانوا موضع ترحيب في الكريملين لمحادثات في وقت سابق عام ٢٠٠٥. بدلاً من ذلك يمتلئ الجو بصفقات سرية بين موسكو والتشكيك. ميخائيل مارجيلوف، رئيس لجنة مجلس الفدرالية الروسية للشئون الدولية اقترب أكثر من الحقيقة عندما قال "إن موسكو ترحب بأن تتخذ الثورة في قرغيزستان أي لون، ما عدا اللون الأخضر (لون الإسلاميين الراديكاليين)". هذا يعني أن قرغيزستان "الجديدة" لن تكون حتى قادرة على تسلق جبال تيان شهان دون موافقة الكريملين.

وزارة الخارجية الأمريكية من جانبها لم تغفل عن شرعية الحكومة الجديدة بأي قدر: "نحن نتعامل مع أرض الواقع (في قرغيزستان) مع فهم أن ما حدث يجب أن يحدث متوافقًا مع إرادة الشعب القرغيزي، ومدعومًا بالمجتمع الدولي". ولكن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يدعم أي شيء؛ لأنه ما من أحد يعرف ماذا يحدث لو كانت ثورة الليمون هي حالة تبديل زعماء وبقاء للسياسة على حالها، وقد يكون الزعماء الجدد على وشك تيقظ غشيم سوف يواجههم في أسرع وقت. الصحيفة اليومية الروسية نيزافيسيمايا جازيتا شددت على أنها "خطوة للوراء عشرين عامًا" في قرغيزستان.

وقرغيزستان بلد صغير، تعداد سكانه قرابة خمسة ملايين نسمة، تحدها الصين و طاجيكستان وأوزبكستان وكازخستان، وقرغيزستان دولة متعددة الأعراق، تضم القرغيز والأوزبك، والطاجيك والروس والأوكران، وألمان، وعدد قليل من الإيجور والدنجان

(مسلمو الصين) والكوريين. ورغم صغر هذا البلد وقلة موارده الطبيعية مقارنة بدول الجوار ككازخستان؛ إلا أن موقعها الجغرافي يجعلها محل الصراع الجيوستراتيجي، خاصة في ظل المخططات الأمريكية المعادية للصين ولروسيا.

وبسبب موقعها الاستراتيجي لم تتوانَ أمريكا، مستغلة أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما أسمته الحرب على الإرهاب، فسارعت إلى إنشاء قاعدة عسكرية فيها، في إطار حربها على أفغانستان، مع أنها لا تحد أفغانستان، لكنها قريبة منها. وما زالت القاعدة الأمريكية موجودة هناك. وفي ظل الزحف الأمريكي على مواقع الاتحاد السوفيتي سابقًا والفضاء الروسي حاليًا لم تتوانَ روسيا في أخذ التدابير من أجل الحفاظ على نفوذها في بلاد آسيا الوسطى وقيرغيستان منها؛ حيث أقامت موسكو منذ خريف عام ٢٠٠٠ قاعدة عسكرية جوية في "كانت" قرب بيشكيك، هدفها حماية جمهوريات آسيا الوسطى الأعضاء في اتفاقية الأمن الجماعي. وقد وقع الاتفاق في ١٩٩٢ بين روسيا وخمس جمهوريات سوفياتية سابقة، من بينها قرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان.

التركيبة السكانية لقيرغيزستان تجعل إمكان وجود رابطة قومية أو وطنية تحدد بها هويتها أمر بالغ الصعوبة؛ ذلك في ظل التوتر العرقي الناجم بسبب ما يعتقد أنه تحيز لصالح المتحدثين باللغة القرغيزية. وخشية روسيا من أن يكون هذا النجاح لطرف غير مرغوب به من قبل روسيا جعلها تتحرك هذا التحرك لإجهاض أي محاولة لتحريك هذا الشعب من أجل التغيير، والأطراف التي ممكن أن يكون لها دور أو توجه في ذلك هي أمريكا من جهة (التي تسعى إلى دحر روسيا من مناطق نفوذها التقليدية في وسط آسيا والقوقاز)، أو حزب التحرير (الذي استطاع أن ينشئ قاعدة عريضة في منطقة وادي فرغانة كما يؤكد جميع المختصين في وسائل الإعلام مع تفادي ذكر اسم الحزب في معظم الأحيان، و يسهل عليه تحريك أهالي قيرغيزستان أيضًا؛ لما في قلوبهم –كما هو الحال عند المسلمين جميعًا– من حب للإسلام وشعورهم بأنه هو هويتهم و انتماؤهم الذي يعتزون به، وذلك بقليل من المجهود والعناء، وفقط بتذكيرهم وإحياء هويتهم الإسلامية في قلوبهم). وفي إطار الحرب على الإسلام ومنع قيام الخلافة يتفق الجميع؛ لذا لم يكن من مصلحة روسيا و لا أمريكا ولا الصين وكذلك أوروبا أن تطول الأحداث أكثر من اللازم، وهذا ما يفسر –ربما– نجاح هذه الثورة؛ ثورة السوسن، أو ثورة الليمون بسرعة البرق.

والسؤال: هل تحافظ المعارضة على مكاسبها وتنظم انتخابات حرة، وتعيد الاستقرار للبلاد؟ أم تدخل في دوامة العنف والحرب الأهلية؟.

- **أوزبكستان :ثورة لم تكتمل**

بعد "ثورة" أنديجان التي اندلعت في أوزبكستان مساء يوم ١٢ مايو؛ كثر الحديث عن دور حزب التحرير الإسلامي، وبينما دعت بريطانيا (ومن ثم دول الاتحاد الأوروبي) إلى إرسال بعثة من الصليب الأحمر، أو لجنة تقصي حقائق من الأمم المتحدة؛ كانت الدعوة التي أطلقتها روسيا مختلفة جدًّا، فالطرف الأوروبي استهدف الكشف عن عمليات القتل التي ارتكبها نظام الرئيس كريموف، وبناء على أوامر صدرت منه شخصيًّا، في حين اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ما جرى في أنديجان بأنه "تحريض طالباني الطابع"، وقال إن قوى راديكالية أجنبية (وبالذات طالبان) كانت وراء الأحداث. بعدها دعا لافروف إلى تحقيق دقيق لمعرفة من يقف وراء إرسال هؤلاء الغرباء الذين كانوا بين المتمردين، وقال إن على لجان مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن، ودول الكومنولث، ومنظمة تعاون شنغهاي؛ أن تحقق فيما جرى لتجنب تدهور الوضع ووقوع مزيد من

الضحايا، ومنع الناس من الرد على العمليات الاستفزازية!

الرئيس كرموف اتهم حركة التحرير، وقال إن هدف كثيرين من المتعاطفين مع "ثورة" أنديجان إقامة دولة إسلامية، وذلك قبل أن يلقى القبض عليهم . ويرى المراقبون، أنه مما لا شك فيه أن حركة التحرير ترغب في توتير الأوضاع في آسيا الوسطى، وأبعد من ذلك في مناطق "الفولغا" الروسية، وأيضًا في المناطق الإسلامية في الصين، حتى إذا ما استقرت وقويت في آسيا الوسطى، تستطيع الحركة أن تتطلع إلى دول جنوب آسيا. وتاريخيًّا، وفي هذا المرجل من الخليط الإثني والديني والثقافي؛ تلتقي دول آسيا الوسطى ودول جنوب آسيا. وكانت الأجهزة الأمنية الروسية قد ألقت القبض على نشطاء من حزب التحرير في سبع مناطق في تجمع الفولغا الفيدرالي، وكذلك في منطقة أوليانوفسك. كانوا أغرابًا وفي حوذتهم خرائط طوبوغرافية عن أنابيب الغاز والنفط الروسية ومواد للتفجير، إضافة إلى نشرات دعائية لحزب التحرير.

لم يكن من المفروض أن تُفاجأ طشقند بالانتفاضة التي وقعت في أنديجان؛ ذلك أن السلطات الأوزبكية عمدت إلى تبادل المعلومات عن نشاط حركة التحرير مع الدول الصديقة في المنطقة، فيما تبادلت الأجهزة الأمنية المشاورات في أبريل ٢٠٠٥، عما يمكن أن تقوم به هذه الحركة من توتير للأوضاع، ولا بد أن موسكو أبلغتها عن الاعتقالات التي أقدمت عليها، وربما ساعد كل هذا السلطات الأوزبكية على التحرك بسرعة. وإلى جانب ذلك؛ فقد ساور المسؤلون الأوزبك الشكوك بالنوايا الأمريكية، مع بدء الثورات الملونة التي جرت في جورجيا وأوكرانيا، والثالثة التي تبعتها في قيرقيزستان، ومع تصاعد الانتقاد الدولي للأنظمة التي لا تحترم حقوق الإنسان، فصاروا ينظرون لواشنطن على أنها تدعم اتجاه تغيير الأنظمة في دول الاتحاد السوفياتي السابق. ثم إن السياسة الخارجية الأوزبكية، وعلى مدى سنوات كانت متعرجة، وأكبر مثل على ذلك تأجير قاعدة خان آباد للأمريكيين، لتجيء مراجعة كرموف لسياساته الأمريكية مع نهاية عام ٢٠٠٢ تقريبًا، فامتنع عن دعم واشنطن في غزوها للعراق، ولم يرسل أي قوات للمشاركة. ومن المؤكد أن ثورة الورود هزت كرموف؛ لأن إدوارد شيفارنادزة كان المدلل عند الغرب، وتخلت عنه واشنطن بين ليلة وضحاها. وقد أخذت السياسة الخارجية الأوزبكية منحى آخر بعد وصول ميخائيل شاكاشفيلي وبسهولة إلى رئاسة جورجيا؛ فتم التوقيع على صفقات نفطية مع الصين، وعلى تعاون عسكري ثنائي مع روسيا، وانتقدت طشقند ثورة الليمون، وألغت زيارة كان ينوي القيام بها وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية بيل راميل في مارس ٢٠٠٥، ولعل هذا يفسر الانتقاد الحاد الذي كاله وزير الخارجية البريطاني جاك سترو لكرموف بعد أحداث أنديجان؛ أي ليس دفاعًا عن الذين قتلوا في ذلك اليوم.

في ظل الابتزاز السياسي الذي يتقنه كرموف؛ كانت الإدانة الأمريكية محدودة ومبهمة، وكما يقول أحدهم: "من غير المعروف إلى أي حد تستطيع واشنطن تهديد نظام كرموف بحركة التحرير، أو بإبقائها على بعض المجموعات المتدينة كوسيلة تستغلها في سياساتها في عدة مناطق من العالم؛ ذلك أنها ليست كبريطانيا التي فتت السلطنة العثمانية، ولديها خبرة في استغلال الإسلاميين لأهداف جيو/ سياسية".

لا بد أن يلجأ كرموف الآن إلى دعم روسيا، خصوصًا بعدما رأى وضع جورجيا الاقتصادي الصعب، على الرغم من مرور ثمانية عشر شهرًا على "ثورة الورود"، ولم تنفتح في وجه شاكاشفيلي الوعود الأمريكية بعد، كما لاحظ –ولابد– أن روسيا تقوم بدور الوسيط لتهدئة الوضع في قيرقيزستان بعد الثورة! وكان الرئيس المكلف في قيرقيزستان كرمان بك بأكييف أول من دعم كرموف في موقفه الحاسم من

أحداث أنديجان، وقال باكييف: "إن العنف تقف وراءه حركة التحرير أو الحركة الإسلامية في أوزبكستان، وهذا لا يمكن أن يؤدي إلى الحياة الجيدة، أنا لا أؤيد الذين يريدون إقامة دولة تحت ظل حكم ديني". وتقوم القوات الأمنية القيرقيزية في التنسيق مع تلك الأوزبكية في إعادة الاستقرار إلى المنطقة، ويبدو أن الحكم الجديد في قيرقيزستان الذي يسير حسب نصائح موسكو؛ يمقت الثورات الملونة في تلك المنطقة.

الآن نأتي للسؤال: هل كان كريموف ماهرًا في الاستفادة من الأمريكيين أو من الروس حسب ما تميل مصالحه؟ لا بد من القول إن أحداث أنديجان ستكون نقطة تحول في آسيا الوسطى، ذلك أنه لم يعد هناك بد من الإصلاحات الجذرية، ولن ينفع كريموف التحجج بأنه ما لم يصبح البيت الجديد جاهزًا للإقامة فيه؛ فلن يُهدم البيت القديم؛ لأن كل بوصة في البيت القديم هذا تخضع للمراقبة ممن يسمونهم "اللحى البيضاء". و"تملك" ابنة كريموف الكبرى غولنارا كريموف تقريبًا كل شيء في البلاد، من المصانع، إلى شركات الهاتف النقال، إلى وكالات السفر، إلى الملاهي الليلية، فيما تعيش البلاد على ثروة طائلة من الغاز والنفط والقطن، إلا أن راتب الفرد العادي لا يتجاوز ٢٥ دولارًا في الشهر.

وأخيرًا، تتجه التخمينات بأن ما جرى في أنديجان قد ينتشر في آسيا الوسطى، التي عادت جزءًا من الشرق كما كانت من قبل أن يسيطر عليها الروس، وأن ما يجري في وادي فرغانة أقرب إلى ما يجري في أفغانستان وفلسطين واليمن، أكثر مما هو إلى جورجيا، وهنا يكمن الخطر.

- **بيلا روسيا: هل ما شهدته هو آخر الثورات؟**

في ١٩ مارس ٢٠٠٦ أجريت الانتخابات الرئاسية في بيلاروسيا، وسط اهتمام إقليمي ودولي بالغ، وقد أسفرت النتائج عن فوز الرئيس الحالي ألكسندر لوكا شنكو بفترة رئاسية ثالثة، بنسبة ٨٢,٦% من الأصوات، في حين لم يحصل مرشحي المعارضة الثلاثة إلا على نسبة لم تتجاوز ١٠% من الأصوات. وقد تباينت ردود الأفعال بشأن هذه النتائج؛بسبب تداعياتها على مسيرة "الدومينو الديمقراطي" أو "الثورات الملونة" في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

فمنذ تولي الرئيس لوكاشنكو للسلطة في عام ١٩٩٤ وهو يمارس الحكم بسياسات سلطوية، أثارت انتقادات لاذعة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل تكرار حوادث الاختفاء الغامض للمعارضين والصحفيين الأجانب، ثم تصاعدت الانتقادات بعد دعوة لوكاشنكو إلى إجراء استفتاء شعبي في أكتوبر ٢٠٠٤ من أجل تعديل الدستور، بما يسمح له بخوض الانتخابات للمرة الثالثة. وفي أوائل عام ٢٠٠٦ قرر لوكاشنكو تبكير موعد الانتخابات الرئاسية إلى مارس الماضي بدلاً من يوليو المقبل؛ لأنه شعر بأن المجتمع بدأ يتحرك، رغم الخوف الذي لا يزال سائدًا بقوة من أيام الحقبة السوفيتية، خصوصًا بعد نجاح العديد من "الثورات الملونة" في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الرئيس لوكاشنكو بنحو ٨٢,٦% من الأصوات، فيما لم يحصل زعيم المعارضة الأستاذ الجامعي الكسندر ميلينكيفيتش إلا على ٦% من الأصوات. وقد طعن زعيم المعارضة في هذه النتائج، وطالب بإعادة التصويت، وخرج آلاف المواطنين إلى الشوارع يهتفون مطالبين بإعادة الانتخابات، ووقف حملة التزوير التي تمارسها الحكومة. وظهرت بوادر "ثورة عارمة" بدأت تتصاعد شيئًا فشيئًا، في ظل إعراب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن قلقهما من موقف حكومة الرئيس لوكاشنكو من الاحتجاجات السياسية

للمعارضة؛ إذ اعتبرت السلطات البيلاروسية أي محاولة احتجاج هي بمثابة محاولة انقلابية، وتوعدت ب"كسر رقبة كل من يحاول الاستيلاء على السلطة"، وقالت إن المتظاهرين الذين سيحاولون المساس باستقرار البلاد؛ سيعاملون كإرهابيين، وبالتالي قد يواجهون أحكامًا بالإعدام، ووجهت إلى المعارضة تهمة الحصول على مساعدات من دول أجنبية.

خرجت المعارضة إلى الشارع لمدة أربعة أيام، رغم البرد الشديد؛ لكي تعبر عن احتجاجها على النتائج، لكن النظام رد على تحركها بحملة اعتقالات واسعة، دون أن يلجأ إلى العنف وإراقة الدماء، وهو بذلك وفَّر على نفسه إمكانية تأجيج الموقف على المستويين الداخلي والخارجي. وقد أبدى النظام قدرًا من الصلابة على غير ما كانت تشيعه بعض وسائل الإعلام في الغرب حول ضعفه بسبب طابعه الشمولي، وإمكانية تهاويه أمام ضغط الشارع.

رغم حديث المعارضة عن التزوير والتلاعب في نتائج الانتخابات؛ فإن إمكانية تغيير الوضع في روسيا البيضاء بدت ذات صعوبة بالغة لعدة أسباب جوهرية:

السبب الأول: هو حالة الاستقرار الاجتماعي/ الاقتصادي. اجتماعيًّا لا تعاني بيلاروسيا أي مشكلات عرقية أو طائفية أو لغوية كما هو الحال في معظم الجمهوريات السوفيتية السابقة. أما اقتصاديًّا؛ فإن بيلاروسيا تتمتع بقدر كبير من الاستقرار الاقتصادي، ونسبة نمو تفوق مثيلتها في روسيا الاتحادية نفسها، وليس فقط في الدول التي حدثت فيها ثورات ملونة.

وقد ساعد على هذا الاستقرار الاجتماعي/ الاقتصادي أمران: أولهما صغر تعداد سكان بيلاروسيا البالغ نحو ١٠ ملايين نسمة، وثانيهما العلاقة الوثيقة بين بيلاروسيا وروسيا الاتحادية. فرغم الاستقلال رسميًّا عام ١٩٩١ عن الاتحاد السوفيتي السابق؛ فقد ظلت روسيا البيضاء التي التحقت بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٢ من أقرب البلدان إلى روسيا الاتحادية. وهناك تنسيق كامل في مجالات الأمن والتكامل الاقتصادي والسياسة الخارجية بينهما. وهذا يفسر جملة الاتفاقات التفضيلية التي وقعتها موسكو مع مينسك، لاسيما في مجال الطاقة؛ إذ تحصل بيلاروسيا على البترول والغاز الروسيين بخمس ثمنهما العالميين، إلى جانب معونة سنوية تبلغ ٨ مليار دولار من موسكو. وفي عام ٢٠٠٥ حقق التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين رقمًا قياسيًّا بلغ نحو ١٧,٥ مليار دولار، هذا في الوقت الذي يتردد فيه أن مسئولين سابقين في المخابرات السوفيتية السابقة يعملون في جهاز المخابرات في بيلاروسيا، الذي مازال يحمل اسم "كي.جي.بي".

وقد ساعدت هذه العلاقات الوثيقة بين موسكو ومينسك لوكاشنكو على البقاء. ويلاحظ المراقبون أن لوكاشنكو لا ينفك يردد في خطاباته على كلمتين أساسيتين "الاستقرار والازدهار". وفي دولة فقدت ثلث سكانها خلال الحرب العالمية الثانية؛ من المرجح أن يكون خوف المواطنين من عدم الاستقرار أو شبح الحرب الأهلية أكبر من أي طموح نحو التغيير، وربما يفسر ذلك كون غالبية المتظاهرين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ عامًا. أما الكبار فربما يفضلون "ديكتاتورًا يعرفونه على ديمقراطي يجهلون مصيرهم معه". فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد جالوب في يناير ٢٠٠٦ أن ٥٥% من مواطني بيلاروسيا يؤيدون لوكاشنكو، مقابل ١٧% فقط يفضلون ميلينكيفيتش. وفي هذا الإطار يرى المحللون أن المواطنين العاديين في بيلاروسيا منشغلون بالاستقرار الاجتماعي/ الاقتصادي أكثر من قضايا الحريات على المستوى الداخلي، أو بقضايا صراعات المصالح على المستوى الدولي.

أما السبب الثاني؛ فهو ضعف المعارضة، وقد تجلى هذا الضعف على أكثر من صعيد:

١- عدم امتلاك المعارضة لموطئ قدم في أي من مواقع السلطة؛ فهي ليست لديها نصير داخل الحكومة على استعداد للتخلي عن ولائه للنظام الحاكم ودعم قضيتها، بل إن البرلمان الحالي لا يضم عضوًا واحدًا من المعارضة.

٢- افتقاد المعارضة لأهم أسلحة المعارك الانتخابية وهو الإعلام؛ فهي لا تمتلك آي وسيلة إعلامية مستقلة تروج لها وتعبر عن آرائها، وتبث أخبار تحركاتها، وقد اقتصرت أنشطة أنصارها في هذا الصدد على بضع رسائل يجري تناقلها عبر البريد الإلكتروني.

٣- عدم قدرة المعارضة على حشد عددٍ كافٍ من المتظاهرين؛ إذ لم يتجاوز عددهم عشرة آلاف شخص. وكما تكهن جنرال بيلاروسي في خريف ٢٠٠٥: "إذا أعددتم مظاهرة من ٢٠٠٠ شخص سنستمر في ضربكم كما نفعل. ولكن إذا ما شاهدنا ١٠٠ ألف شخص يتظاهرون في الشوارع، فسننضم إليكم". وقد اعترف زعيم المعارضة ميلينكيفيتش نفسه بهذا الضعف قائلاً: "علينا أن نكون واقعيين، لسنا ٢٠٠ ألف شخص أو ٥٠٠ ألف. ولو كنا بهذا العدد ، لكان لوكاشنكو أُرغم على الرحيل في طائرته إلى نظام ديكتاتوري آخر".

٤- البرنامج الانتخابي لزعيم المعارضة جاء توافقيًّا بأوسع قدر ممكن، ورفض إعلان رأيه حول أفكار قد تثير الحساسيات. فليس هناك أي إشارة إلى قضية احتمال انضمام بيلاروسيا إلى الاتحاد الأوروبي أو حلف الأطلسي.

أما السبب الثالث؛ فيتمثل في أن الرئيس ألكسندر لوكاشنكو رئيس بيلاروسيا لم يمارس طقوس عبادة الشخصية، بعكس بعض ديكتاتوريي الجمهوريات السوفيتية السابقة من أمثال الثنائي الأذربيجاني علييف: الأب والابن، أو نظيره الكازاخي نور سلطان نزار بابيف؛ فالبرغم من ظهوره الطاغي على شاشات التليفزيون لا يمكن العثور على أي صورة لرئيس الدولة في الشوارع، وفي البرلمان لا يمثل أي حزب برنامجه رسميًّا. وحسب بعض المختصين في العلوم السياسية فإن لوكاشينكو يركز النظام كله على أيديولوجية الدولة، والتي تلقن الوفاء والطاعة للدولة. وتكتسب النزعة الوطنية أهمية كبرى في بيلاروسيا. ولذا؛ كان من بين أهم أسس الحملة الانتخابية للوكاشينكو تأكيده على أن بيلا روسيا التي صارت دولة صغيرة بلا تاريخ عريق يجب أن "تمضي في طريقها الخاص" فيما يتعلق بعلاقاتها على الساحة الدولية، وإلا باتت مهددة بأن تفقد ذاتها بشكل كامل إذا ما ارتبطت بشكل وثيق بالقوى الكبرى المجاورة لها؛ مثل روسيا أو الاتحاد الأوروبي.

لهذا السبب صار طرح سؤال مفاده "هل أنت وطني؟" روتينًا ثابتًا في المقابلات الشخصية التي تسبق شغل أي وظيفة في البلاد، سواء في جامعة أو مصنع، أو حتى دار الأوبرا التي تديرها الدولة. وتفيد وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة أن تأييد استقلالية بيلاروسيا يعادل تأييد لوكاشينكو الذي يطلق عليه لقب "باتو" (الأب). وفسر لوكاشينكو ذلك في فبراير ٢٠٠٦ بالقول: "المعارضة عدو لشعبنا".

ثالثًا- فشل الثورات الملونة وفشل الرهان الأمريكي عليها

أما السبب الرابع والأخير؛ فيتمثل في فشل "الثورات الملونة" في إحداث أي تغيير حقيقي للأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية , بل إن العكس هو الصحيح , فأوكرانيا وجورجيا وقيرغيزستان هي اليوم أسوأ مما كانت عليه قبل الثورات الديمقراطية. ففي أوكرانيا فشلت حكومة يوشينكو اقتصاديًّا وسياسيًّا، وهبطت معدلات النمو الاقتصادي بحدة العام الماضي، واقتصاد أوكرانيا هو الأضعف في أوروبا الشرقية. ومن الناحية السياسية

اختلف الرئيس يوشينكو مع يوليا تيموشنكو رئيسة الوزراء، والمنسقة الكاريزمية للثورة البرتقالية، وهي مطلوبة للإنتربول الدولي بعدة مذكرات فساد وسرقة أموال عامة بملايين الدولارات؛ فكان لا بدليوتشينكو من أن يقيل رئيسة حكومته، ولكن لم يكن باستطاعته القيام بذلك قبل أن يسأل الأمريكيين وينال موافقتهم؛ لذلك وعشية هذا الحدث كان ريباتشوك (وهو حمو الرئيس يوشينكو) وبتكليف منه يسلك الطريق إلى السفارة الأمريكية في كييف. التي لم تمانع في إقالة رئيسة الحكومة مقابل شرط وحيد؛ وهو عدم سحب العسكريين الأوكران المتواجدين في العراق ضمن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المعروف أن الشعب الأوكراني عبَّر أكثر من مرة عن استيائه الشديد من الوجود العسكري الأوكراني في العراق، ومن تساقط الضحايا الأوكرانيين هناك، وطالب بسحب الوحدات الأوكرانية، إلا أن يوتشينكو وبالرغم من أنه وعد شعبه بالقيام بذلك؛ عاد واستجاب لرغبات من ولاه الحكم من صناع الثورات الملونة في واشنطن؛ فقد اعترف رئيس النظام الجديد أن المزاج الشعبي العام في البلاد هو مع الانسحاب من العراق، وهو كان قد وعد في شهر يوليو ٢٠٠٥ بأن ينتهي انسحاب جنوده من العراق في ديسمبر ٢٠٠٥، بالرغم من أنه كان قد وعد مع تسلمه للسلطة أن الانسحاب سيجري في يوليو ٢٠٠٥. كما أن المرسوم بسحب الجيش الأوكراني من العراق قبل العام 2006 كان قد تم التوقيع عليه في أبريل ٢٠٠٥، لكن يوتشينكو وفي سبتمبر ٢٠٠٥ أعلن وبشكل مبهم أن "أوكرانيا لن تسحب جيشها من العراق قبل الموعد بشكل عاجل، بل إنها ستغادره بعد رأس السنة الجديدة. ويبقى السؤال عن التاريخ وما الذي جرى لتغيير موقفه؟ وقد أكد وزير الدفاع الأوكراني غريتسينكو (خريج معهد القوات الجوية الأمريكية، ورجل واشنطن الأمين في كييف) بعد ذلك أن الانسحاب إذا ما تم سيكون بالاتفاق مع الشركاء في التحالف.

السلطة لم تعد تضفي -كما كانت تفعل في الماضي- على مشاركتها في احتلال العراق صفة "البطولة"، وبدأت تقلل على صفحات الجرائد الأوكرانية -شيئًا فشيئًا- التعليقات الممجدة لـ"الخيار الديمقراطي" لصناع السلام الأوكرانيين في العراق، وعلى العكس لم يعد أحد يتردد في الإعلان عن أسماء المسئولين عن إرسال العسكريين الأوكرانيين إلى العراق، وأولهم الرئيس الأوكراني السابق ليونيد كوتشما، الذي قال له الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال لقائهما: "إن أوروبا التي نبنيها يجب أن تضم أوكرانيا" ولكن لم يعلم -أو علم وسكت- الرئيس الأوكراني حينها أنه ومن أجل هذه الأوروبا يجب العمل في آسيا، وتقديم الخدمات أولاً للمصالح الأمريكية، وأن فكرة إرسال العسكريين الأوكران إلى العراق أوحى بها من قبل الأمريكيون إلى جنرال الـ"كي جي بي" السابق يفغيني مارتشوك.

فضائح إرسال العسكريين الأوكران إلى العراق تتفجر الآن أمام الرأي العام الأوكراني المستاء إلى حد كبير من هذا الأمر، ولم يعد يؤخذ بالوعود الكاذبة. أما أصحاب الشركات والاحتكارات الأوكرانيين؛ فآخر ما يعنيهم مصير جنودهم في العراق، وبالطبع مصير شعب العراق من أطفال ونساء ورجال وشيوخ؛ كل ما يعنيهم أن تسير مصالحهم المرتبطة بالغرب بخير، وأن تدخل إليهم الأرباح، دون أدنى اعتبار لكون الوحدات الأوكرانية التي تقف في الصف الرابع بين الوحدات الأخرى المتعددة الجنسيات العاملة في العراق من حيث عدد الضحايا؛ مرشحة للانتقال إلى المركز الثالث إذا لم يسارع الأوكرانيون لسحبها.

ومن هنا انهارت كل التوقعات التي كانت مرتفعة للغاية عقب الثورة البرتقالية، وتجلى ذلك في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في مارس ٢٠٠٦؛

حيث لا تزال نتائج تلك الانتخابات محورًا للكثير من التعليقات على الصعيدين المحلي والعالمي؛ فقد كشفت تلك النتائج عن تقدم حزب "الأقاليم" بزعامة فيكتور يانوكوفيتش بنسبة تقترب من ٢٧ في المائة، في الوقت الذي لم يحصل فيه الحزب الحاكم "أوكرانيا وطننا" بزعامة الرئيس الحالي فيكتور يوشينكو سوى على ما يقرب من ١٧ في المائة؛ مما يعني عمليًّا هزيمة يوشنكو، بينما يانوكوفيتش ينتقم لهزيمته في الانتخابات الرئاسية السابقة. غير أن تحالف يوليا تيموشينكو لا يزال يشغل المرتبة الثانية في قائمة الأحزاب التي تجاوزت حاجز الثلاثة في المائة اللازم لدخول مجلس "الرادا"، بنسبة تقترب من ٢٣ في المائة، في الوقت الذي حقق فيه الحزب الاشتراكي ما يقرب من ٨ في المائة، مقابل ٥,٣ في المائة للحزب الشيوعي، في الوقت الذي يظل فيه حزب فيكتور ليتفينوف رئيس البرلمان، و"المعارضة الشعبية" لناتاليا بيترينكو، وتحالفات أخرى مرشحة لتجاوز حاجز الـ٣ في المائة؛ ما يفتح الباب أمام اتساع المداولات الرامية إلى تشكيل الحكومة الائتلافية، بعد أن بدا واضحًا عجز أي من الأحزاب عن تجاوز نسبة الخمسين في المائة اللازمة للانفراد بتشكيل الحكومة. ولما كان عدد أصوات كل من حزبي يوشينكو وتيموشينكو غير كافٍ لتحقيق الأغلبية اللازمة؛ فإن هناك من يقول باحتمالات لجوئهما إلى ألكسندر موروز زعيم الحزب الاشتراكي الفائز، بما يقرب من ٨ في المائة؛ لإقناعه بالانضمام إلى الائتلاف المنتظر. وفي هذه الحالة يتوقع البعض توزيع المناصب الرئيسية على النحو الذي قد تقبل فيه تيموشينكو بمنصب رئيس مجلس "الرادا" لأسباب تعود إلى صعوبة عودتها إلى رئاسة الحكومة، بعد أن سبق وأقالها يوشينكو منها منذ بضعة اشهر، على أن يتولى موروز رئاسة الحكومة ثمنًا لانضمامه إلى هذا التحالف. غير أن الحزب الاشتراكي لم يفصح بعد عن قبوله التحالف مع أصدقاء الأمس من نجوم "الثورة البرتقالية" لأسباب تعود إلى عمق الخلافات التي سبق أسفرت عن إقالة تيموشينكو، واندلاع الصراع مع الرئيس الحالي يوشينكو. ولعل ذلك يمكن أن يكون مبررًا لظهور بعض التوقعات التي تقول باحتمالات تحالف الغريمين يوشينكو ويانوكوفيتش مع الحزب الشيوعي، وآخرين لتشكيل الحكومة؛ نكاية في تيموشينكو، وإن يبدو هذا الأمر صعب التحقيق نظرًا لتباين توجهات الغريمين تجاه العديد من قضايا السياسة الخارجية.

ولذا تظل الأبواب مفتوحة أمام شتى الاحتمالات. ولما كان الدستور الأوكراني ينص –اعتبارًا من هذه الدورة البرلمانية– على تغيير النظام في أوكرانيا من رئاسي/ برلماني، إلى برلماني/ رئاسي؛ فإنه من المقرر أن يتخلى رئيس الدولة عن الكثير من مهامه السابقة، ومنها الإشراف على المجموعة الاقتصادية، والميزانية التي من المقرر أن يضطلع بها رئيس الحكومة الجديد، فيما يتولى الرئيس مهام السياسة الخارجية والإشراف على وزارات القوة؛ أي الأمن والداخلية والدفاع.

ولكن أيًّا كانت النتيجة التي ستئول إليها جهود تشكيل الحكومة الأوكرانية، إلا أن الدلالة النهائية لتلك الانتخابات هي فشل ذريع للثورة البرتقالية؛ حيث اقتربت واشنطن، وعدد من الدوائر الغربية بشدة من هذه الانتخابات، في محاولة لتبرير الكثير من الهبات التي أغدقتها على نظام الرئيس فيكتور يوشينكو، في محاولة لدعم موقعه قبيل إجرائها. فالرئيس جورج بوش كان قد وقَّع قانون إلغاء "تعديل فينيك/ جاكسون"، الذي طالما فرض القيود على التجارة مع الاتحاد السوفياتي السابق، والذي لا يزال ساري المفعول بحق روسيا، رغم صدوره في عام ١٩٧٤ ردًّا على القيود التي سبق وفرضها الاتحاد السوفياتي على الهجرة اليهودية إلى إسرائيل!! فالفشل الذريع الذي مني به الحزب الحاكم "أوكرانيا وطننا" بزعامة يوشينكو؛ يبدو بالتبعية فشلاً لواشنطن، التي

راهنت على فوزه في توقيت لم يسجل فيه الجناح الآخر لـ"الثورة البرتقالية" ممثلاً في تحالف يوليا تيموشينكو؛ النِصاب القانوني للفوز بحق تشكيل الحكومة، بعد أن جاءت في المركز الثاني بعد "حزب الأقاليم"، بزعامة فيكتور يانوكوفيتش، الذي اكتسح الانتخابات بفوزه بما يزيد عن ضعف عدد مقاعد الحزب الحاكم. وتكشف هذه النتائج عن مدى الارتباك الذي يسود الساحة السياسية الأوكرانية اليوم؛ بسبب المخاوف التي تكتنف كل المشاورات الرامية إلى صنع الائتلاف اللازم لتشكيل الحكومة. وثمة من يعزو ذلك إلى تفتت الأصوات نتيجة كثرة عدد الأحزاب، والتحالفات السياسية التي شاركت في الانتخابات، وبلغ عددها ما يقرب من ٤٥، إلى جانب "جنون" الإنفاق المالي، الذي جعل الانتخابات الأوكرانية الأغلى في تاريخ المنطقة؛ بحيث كان المقعد النيابي يكلف من مليونين إلى عشرة ملايين دولار؛ بسبب "ممثلي الأوليغاركيا" ممن يبحثون عن الحصانة، والسبيل إلى تقنين أوضاعهم، من خلال ما يهمهم من قوانين. ولم تكن موسكو لتقدم في الانتخابات الأخيرة على ما قامت به إبان الانتخابات الرئاسية السابقة من تدخل ساهم وإلى حد كبير في إثارة الميول المعادية لها؛ بل وبدا حرص يانوكوفيتش -المحسوب عليها- واضحًا على التعبير عن "استقلاليته"؛ وانحيازه إلى بعض شعارات المعسكر الآخر؛ ومنها الرغبة في انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ مما يفسر تقدمه عن تحالف تيموشينكو بما يزيد عن عشرة في المائة. لكن ذلك لا ينفي تمسكه بالفضاء الاقتصادي الموحد مع روسيا، وثلاثة من بلدان الكومنولث؛ وهو ما يثير لغطًا في أوساط الحزب الحاكم، الذي يبدو قريبًا من التحالف معه. وعلى ضوء هذه النتائج تواصلت المشاورات في محاولة لتجاوز العثرات التي تناثرت على طريق الأحزاب الرئيسية الثلاثة التي تصدرت قائمة الفائزين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. ورغم تقدم حزب "الأقاليم" بزعامة فيكتور يانوكوفيتش، الذي حصل على ما يقرب من ثلث أصوات الناخبين؛ فإن مسألة فوزه بأحقية تشكيل الحكومة تظل بعيدة المنال؛ بسبب صعوبة التوصل إلى اتفاق مع أي من التحالفات الحزبية الكبيرة؛ وذلك ما لا يمكن قوله حول فرص منافسته الرئيسية، وهي يوليا تيموشينكو التي يقترب عدد مؤيديها في الانتخابات الأخيرة من ربع عدد المشاركين فيها. ولعل ما حققته تيموشينكو في جنوب شرق أوكرانيا (حيث شغلت المرتبة الثانية، كما كان الحال غرب البلاد؛ معقل الرئيس الحالي فيكتور يوشينكو) يمكن أن يفسر الكثير من ملابسات الأوضاع الراهنة في أوكرانيا. وكانت الأحداث الأخيرة قد كشفت عن أن انفراط عقد "الثورة البرتقالية" ساعد تيموشينكو في إدارة حملتها الانتخابية، انطلاقًا من تعثر مسيرة حليفها السابق يوشينكو، فيما كانت إقالتها من رئاسة الحكومة فرصة لتأكيدها لاحقًا عدم تحمل مسئولية الإخفاقات الاقتصادية، وارتباك إدارة ملف الشئون الخارجية. وقد تجسد ذلك في موقع حزب يوشي نكو (أوكرانيا وطننا)، الذي حل ثالثًا في قائمة الفائزين، التي تضم أيضًا ممثلي الحزبين الاشتراكي والشيوعي. ومع ذلك فإن تيموشينكو ورغم ما تبدو معه بوصفها المرشحة الأوفر حظًا للفوز؛ فإن احتمالات تحالفها مع "أوكرانيا وطننا" (الذي لم يحصل سوى على ما يقرب من ١٤ في المائة) لا تزال يكتنفها غموض كثير، نظرًا لعدم تحديد موقفها من مدى التمسك بحق تشكيل الحكومة؛ فهو ما يرفضه يوشينكو، وهو الذي أقالها من هذا المنصب في نوفمبر ٢٠٠٥! لكن ذلك يبدو أيضًا مشروطًا بموافقة "الحزب الاشتراكي"، وذلك يفتح الباب أمام احتمالات الاندفاع في الاتجاه المعاكس؛ أي احتمالات إقدام يوشينكو على التحالف مع حزب "الأقاليم"، بما قد يعيد ما سبق وطرحه يانوكوفيتش إبان احتدام الأزمة الدستورية في أوكرانيا وقت "الثورة

البرتقالية"، في أعقاب الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٤. وكان يانوكوفيتش قد اقترح على يوشينكو التسليم له بالرئاسة، مقابل توليه منصب رئيس الحكومة، الذي حصل بموجب التعديلات الدستورية على كثير من الحقوق خصمًا من صلاحيات رئيس الدولة. وفي مثل هذه الأجواء التي يسودها الغموض، يبدو منطقيًّا ما يهدد به الرئيس يوشينكو حول حل البرلمان الجديد، ما لم تتوصل الأطراف المعنية إلى قرار حول تشكيل الائتلاف الحاكم للحكومة الجديدة في غضون شهرين، بموجب التعديلات الأخيرة التي أقرها البرلمان السابق في ديسمبر ٢٠٠٤.

أما جورجيا؛ فقد وجدت نفسها بعد الثورة الوردية في عام ٢٠٠٤ في انهيار متلاحق، وكذلك الأمر بالنسبة لقيرغيزستان بعد ثورتها في مارس ٢٠٠٥؛ فتحت حماس المتظاهرين الشباب توجد الحقائق الثابتة لجمهورية مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي السابق: مؤسسات ديمقراطية ضعيفة، فساد مزمن، انقسامات إثنية، وفوق كل ذلك الاعتماد على روسيا. ومن المحتمل أن الناخبين في بيلاروسيا لاحظوا أن الديمقراطيات الموالية للغرب في أوكرانيا وجورجيا عانت الشتاء الماضي قرار روسيا رفع أسعار الطاقة، وقد عاقب الناخبون الأوكرانيون الرئيس يوشنكو في الانتخابات الأوكرانية الأخيرة التي جرت في ٢٦ مارس ٢٠٠٦.. على أدائه الاقتصادي السيئ بسبب الضغوط الاقتصادية الروسية النابعة من سيطرتها على صادرات الطاقة مرتفعة الثمن إلى دول أوروبا الشرقية الضعيفة. وتترجم روسيا الآن هذا التحكم الاقتصادي إلى سيطرة سياسية. إن استعادة روسيا لسيطرتها على الدول المجاورة تعنى أنها تنوي إحياء التجمع السياسي والاقتصادي الذي يربط روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا وكازاخستان.

وقد أثارت نتائج الانتخابات في بيلاروسيا ردود فعل متباينة على النحو التالي:

١- روسيا الاتحادية: رحبت روسيا بنتائج الانتخابات، وأعلنت الخارجية الروسية أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في بيلاروسيا احترمت جميع "المعايير المعترف بها"، معتبرة أنه "لا يوجد أدنى شك في شرعيتها". فروسيا تنظر إلى نظام لوكاشينكو على أنه صمام أمان في المنطقة، وعنصر توازن ضروري في مواجهة زحف الغرب متمثلاً في حلف الأطلسي. فروسيا البيضاء هي آخر ما تبقى لموسكو في أوروبا بعد "تسرب" الدول السوفيتية السابقة واحدة تلو الأخرى صوب الغرب، بالانضمام إلى الناتو أو إلى الاتحاد الأوروبي أو كليهما.

٢- الاتحاد الأوروبي: في المقابل أدان الاتحاد الأوروبي نتائج الانتخابات في بيلاروسيا؛ إذ أعلنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن الانتخابات الرئاسية في بيلاروسيا لم تكن ديمقراطية، ولم تكن مطابقة للمعايير الدولية المطلوبة لانتخابات حرة وعادلة.

أما المفوضية الأوروبية للعلاقات الخارجية (بينيتا فالدنر) فقد اعتبرت فرض عقوبات جديدة على بيلاروسيا أمرًا "محتملاً جدًّا" بعد الانتخابات الرئاسية. وتحظر العقوبات الحالية على ستة مسئولين رفيعي المستوى من روسيا البيضاء دخول الاتحاد الأوروبي؛ بسبب الاشتباه في تورطهم في اختفاء ثلاثة معارضين وصحفي في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، أو بسبب قيامهم بعمليات تزوير خلال الاستفتاء الذي جرى في أكتوبر ٢٠٠٤، لكن الاتحاد الأوروبي لا ينوى فرض أي عقوبات اقتصادية تضر بالشعب.

٣- الولايات المتحدة: رفض الرئيس الأمريكي جورج بوش نتائج الانتخابات في بيلاروسيا، وأدان قمع السلطات البيلاروسية للمتظاهرين. وأفاد البيت الأبيض بأن واشنطن ستفرض عقوبات مالية

وقيودًا على سفر مسئولي بيلاروسيا. والمعروف أن الرئيس بوش وقع في أكتوبر ٢٠٠٤ على قانون أطلق عليه قانون "ديمقراطية بيلاروسيا"، واحتوى القانون على عقوبات ضد نظام الرئيس لوكاشنكو، وحوافز لتشجيع قوى المعارضة ضده؛ وذلك بعد قيام لوكاشنكو بتعديل الدستور من أجل ترشيح نفسه لولاية رئاسية ثالثة، بعد استفتاء أجراه في وقت سابق من نفس الشهر (أكتوبر ٢٠٠٤). وفي أبريل ٢٠٠٥ اتهمت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس رئيس بيلاروسيا بأنه آخر ديكتاتور في أوروبا، ودعت إلى تغيير سريع في هذا البلد، كما التقت زعماء المعارضة، في الوقت الذي خصص فيه الكونجرس مبلغ خمسة ملايين دولار لدعم الديمقراطية في روسيا البيضاء، والتعاون مع المعارضة لتغيير الحكم.

عمومًا يمكن اعتبار أحداث بيلاروسيا "مشروعًا للتغيير" قد يكتب له النجاح بمرور الوقت؛ فمن غير المحتمل استمرار نظام حكم تسلطي على المدى الطويل؛ فالدوافع من أجل الديمقراطية ليست اقتصادية فقط؛ لأنه لا يمكن شراء أمور مثل الكرامة والحرية الإنسانية. أما على المدى القصير؛ فإن نتائج انتخابات بيلاروسيا تمثل "نقطة نظام" لنظرية "الدومينو الديمقراطي"، أو "الثورات الملونة" في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

رابعًا: روسيا والثورات الملونة: البحث عن استراتيجية للمواجهة

لم تعد قدرة موسكو على فرض إرادتها على مجموعة الدول المستقلة التي تضم ١٢ جمهورية سوفياتية سابقة؛ كما كانت عليه قبل عقد من الزمن. وسعت روسيا من خلال مجموعة الدول المستقلة إلى تنسيق سياستها ومصالحها مع سياسة ومصالح بقية الأعضاء؛ من أجل إبقاء نفوذها، إلا أن الأصوات ترتفع اليوم للمطالبة بإلغاء هذه المجموعة. من المنادين بعودة القوة العظمى رئيس الحزب الشيوعي غينادي زيوغانوف، الذي انتقد بشدة الأحداث الأخيرة في جورجيا وأوكرانيا وقرغيزستان، معتبرًا أنها تهدد بتقويض آخر بقايا الإمبراطورية الروسية. وحذر من أن سلسلة الانهيارات قد تمتد إلى المنطقة السوفياتية السابقة كلها، وتدمر روسيا نفسها.

من جانبه لم يقف الكرملين ساكنًا؛ فقد شكل إدارة لمكافحة "الثورات" في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق التي كانت في حالتي أوكرانيا وجورجيا ثمرة عمل منظمات غير حكومية، يمولها الأمريكيون. وإذا كان فلاديمير بوتين قد أخطأ بالتدخل في أوكرانيا، بتقديم دعمه الشخصي للمرشح الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش، الذي هزم في النهاية أمام المرشح الموالي للغرب فيكتور يوتشينكو؛ فقد حرص في المقابل على عدم اتخاذ موقف في قرغيزستان.

ومن الواضح أن الثورات المخملية التي بدأت تغزو منطقة آسيا الوسطى، وتنتقل من دولة لأخرى بأسماء الزهور والفواكه (من "ثورة الورود" في جورجيا، إلى "الثورة البرتقالية" نسبة إلى اللون الذي اتفقت المعارضة على ارتدائه من الجوارب وحتى رباطات العنق في أوكرانيا، إلى "الثورة الليمونية" أو "الثورة الصفراء" في قرغيزيا، التي انقلبت في نهايتها إلى حمراء دموية في جنوب البلاد) لن تتوقف عند ذلك؛ بل مستمرة في الدول المستقلة.

وتتفق حكومات آسيا الوسطى وروسيا على أن البيئة المثالية لاندلاع الثورة تقوم على استقواء المعارضة الداخلية بالدعم الأورو- أمريكي في صورتيه المادية والإعلامية. كما يقوم بعض رجال الأعمال الأمريكيين بدعم المعارضة في هذه الدول ماليًا للحصول على امتيازات استثمارية بعد وصولها إلى السلطة. وحينما يتوفر للمعارضة التمويل الداخلي من ممولين محليين متخاصمين مع السلطة الحاكمة،

ويسعون إلى التخلص منها؛ يصبح الدعم الإعلامي الغربي هو الأولوية بالنسبة لقوى المعارضة؛ حتى يتحول نشاطها إلى محور اهتمام الرأي العام العالمي، ويتحول قادتها إلى نجوم عالميين. ومن ثم فإن حكومات دول وسط آسيا المهددة بتفشي الثورات الملونة (وأخطر أنواعها في قرقيزستان وأذربيجان) تحضر الأمصال الفعالة للمعارضة، وأهمها:

١- الاعتقالات الاستباقية لقادة المعارضة، وتلفيق تهم التزوير أو الفساد، أو التخابر مع الخارج، وتختلف الحنكة من دولة لأخرى في كيفية تحقيق ذلك، دون أن تصنع منظمات حقوق الإنسان من هؤلاء المعارضين أبطالاً.

ويرتبط بهذا الحيلولة دون وصول الدعم المالي الأجنبي إلى حركات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، مع تجنيد عشرات المحررين والصحفيين "الوطنين" لرفع شعارات حماية أمن الوطن من "الخونة" الذين يهددون الأمن القومي للبلاد.

٢- حماية المنشآت الحيوية ومباني الوزارات، والتدريب على الوسائل اللازمة لمواجهة احتلال المتظاهرين للعقد المواصلاتية الحيوية في المدن الرئيسية.

٣- تشكيل تنظيمات شبابية تقابل التنظيمات الشبابية للمعارضة؛ فقد أثبتت الثورة البرتقالية في جورجيا وأوكرانيا أن مئات الآلاف من الفتيان والفتيات الذين تجمعوا بشعار واحد وعلم واحد وموسيقى راقصة واحدة؛ هم الذين رسموا النجاح الساحق لحركة المعارضة. بل إن مزيدًا من الأخبار المتواترة من الداخل الروسي (وهي دولة مهددة بوصول الثورة البرتقالية إليها) تفيد بقطع خطوات فاعلة لاستغلال التنظيمات القومية المتطرفة، وتنظيمات المشجعين الرياضيين المتطرفين، لما لهم من خبرة في الشغب والاعتداء كجزء من وسائل مواجهة الثورات البرتقالية المنتظرة.

وبشكل موازٍ يتم تخصيص ميزانيات لتمويل التظاهرات المضادة؛ بمعنى أن يقابل الاعتصام باعتصام، والتظاهر بتظاهر، ولكل شيء ثمن. فمع تزايد اقتناع السلطات الحكومية في آسيا الوسطى وروسيا بأن المشاركين في الثورتين الجورجية والأوكرانية تلقوا دعمًا ماليًّا تفاوت بين قبض أموال مباشرة قبل التظاهر، إلى توفير وجبات الطعام والشراب والأعلام والشارات الموحدة، وخيام المبيت خلال التظاهر؛ اعتمدت حكومات هذه الدول مخصصات مالية للتمويل المضاد.

وحسب صحيفة "كومرسانت" الأوكرانية؛ فإن التنافس حامٍ الآن بين ممولي الثورة البرتقالية وممولي الثورة المضادة، وآخر الأسعار ٥٠ دولارًا لمن يحمل علمًا، و٢٠٠ دولار لمن ينصب خيمة للمبيت والاعتصام. أما الطعام والشراب والحفلات الموسيقية الراقصة حتى الصباح؛ فهي الأعمدة الأساسية التي لا تقام الثورة بدونها.

٤- عسكرة المفكرين والفنانين ورجال الدين في معسكر "مع أو ضد"؛ لما لهؤلاء من تأثير كبير على الشعوب. ويتم تحضير هؤلاء لليوم المشهود حين يخرجون على المسارح (مع الثورة البرتقالية أو ضدها) ليشحذوا من همة الأتباع والمريدين.

وليست هناك من صعوبة في تصنيف هؤلاء إلى أي فريق ينتمون؛ فأصحاب الحظوظ من المفكرين والصحفيين والفنانين الذين يترأسون المهرجانات والندوات يشاركون مع الحكومة، أما المغضوب عليهم والمضطهدين فيتجهون إلى المعارضة. ومن ثم؛ فإن هناك فرصة الآن لاصطياد هؤلاء بإغراءات ولو مؤقتة لتفويت الفرصة على انضمامهم إلى معسكر المعارضة.

٥- الرصد الدقيق لنشاط قوى المعارضة الداخلية على مستوى الوحدات الإدارية؛ كالمحافظات والولايات والجمهوريات. ففي روسيا وقرغيزيا يتزايد الاعتقاد أن المعارضة قد ينتهي بها حال الاعتصام إلى إعلان انفصال، أو طلب الانسلاخ عن جسد الدولة، إذا لم تفلح في تغيير السلطة الحاكمة.

ولعل ذلك يبدو جليًّا من تلمس السلطات الروسية لوجود مناطق "ملوثة" بالفيروس البرتقالي في كل من جمهوريتي بشكيريا وتترستان؛ حيث تطالب المعارضة في جمهورية بشكيريا الفدرالية بإنهاء حكم مرتضى رحيموف منذ ١١ سنة، بينما تطالب معارضة جمهورية تترستان الفدرالية بإنهاء حكم منتيمر شايميف الممتد منذ ١٤ سنة. وفي قرغيزيا نجحت ثورة ٢١ مارس ٢٠٠٥ في تأكيد مخاوف المراقبين الحكوميين من قدرة المعارضة على السيطرة على بعض أقاليم الدولة؛ كنقطة بداية للضغط على الحكومة.

وبصفة عامة لا تتم التحضيرات الحكومية المضادة في دول آسيا الوسطى وروسيا بشكل سري تام؛ إذ يسمح بتسريب بعض أخبار الاستعدادات الحكومية عمدًا كجزء من أسلوب الردع لمن يفكر في المشاركة في الثورة البرتقالية.

وعليه؛ فإن حكومات دول آسيا الوسطى – ومن يسير على نهجها في العالم- لن تواجه الثورات البرتقالية بالسلاح ولا الغازات المسيلة للدموع؛ فتبدو ديكتاتورية في أعين الصحافة العالمية، بل ستواجهها بثورة مضادة، وبعشرات الآلاف من الشباب الذين سيشتبكون بالأيدي والعصي والمدي إن تطلب الأمر لقتل "الفيروسات" المدعومة من خارج البلاد.

أخيـرا: مستقبل الثورات المطالبة بالديمقراطية في آسيا الوسطى

إضافة إلى أذربيجان في إقليم القوقاز؛ فإن الجمهوريات الإسلامية الخمس في آسيا الوسطى (كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، قرغيزيا، طاجيكستان) أكثر الدول الآسيوية هلعًا من تعاظم قوة المعارضة الداخلية؛ ففي أي من هذه الدول لا تختلف ظروف الضغوط الاقتصادية والتهميش السياسي والديكتاتورية عما كانت تعيشه جورجيا وأوكرانيا. بل إن جورجيا وأوكرانيا كانتا تعيشان في أوضاع أفضل عدة مرات مما تعيشه هذه الدول.

ورغم جهودهم المتواصلة يتفق أغلب قادة المعارضة في الدول الست الإسلامية على أنه من المستبعد تكرار النموذج الأوكراني في بلادهم بدون دعم غربي؛ فهناك مخاوف حقيقية لدى هؤلاء القادة من استمرار وقوف المصالح الدولية عقبة أمام وصول الدعم المالي والإعلامي للمعارضة الداخلية، على غرار النموذجين الأوكراني والجورجي.

ففي الوقت الذي يقتدي فيه زعماء المعارضة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بالثورة البرتقالية؛ يعتبرها قادة هذه الجمهوريات خطرًا حقيقيًّا يحدق بهم. وأدى ذلك إلى تشديد الرقابة على المنظمات غير الحكومية، وزيادة الضغوط على المعارضة ووسائل الإعلام المستقلة. كما أن الدعم الغربي للثورات الملونة دفع قادة الدول السوفيتية السابقة للعودة إلى أحضان روسيا، وتوطيد العلاقات مع الصين، وزيادة التعاون فيما بينهم للتصدي لهذا المد الثوري. ومن هنا طلب قادة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (روسيا والصين وأوزبكستان، وقيرغيزيا، وكازاخستان وطاجيكستان) في بيان ختامي لقمتهم في يوليو ٢٠٠٥؛ من الولايات المتحدة الأمريكية تحديد موعد للانتهاء من

استخدام القواعد العسكرية في آسيا الوسطى. وكرد فعل منها على الانتقادات الغربية والأمريكية لاستخدام القوة في أنديجان ألغت أوزبكستان اتفاقية تأجير قاعدة "خان آباد" للولايات المتحدة، ووقعت معاهدة للتحالف مع روسيا. ويرى بعض المراقبين الروس أنه بفضل تخوف النخب الحاكمة في البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة من هذه الثورات؛ تمكنت روسيا خلال عام ٢٠٠٥ من توطيد مواقعها ونفوذها في هذه المنطقة. هؤلاء المراقبون يعتقدون بأنه كان هناك الكثير من التهويل بشأن قيام المزيد من الثورات البرتقالية في الساحة السوفيتية السابقة، ولكن الواقع يشير إلى أن هذه الموجة ستتوقف؛ لأن القيادات الجديدة التي حملها الغرب إلى السلطة عن طريق هذه الثورات؛ شرعوا في ارتكاب الكثير من الأخطاء، خاصة بعد أن ازدادت عمليات الفساد في تلك الدول، إلى حد كبير، وبعد أن ازدادت الأوضاع الاقتصادية ترديًا وبدأت الشعوب تشعر بخيبة الأمل كما اتضح ذلك جليًّا في الانتخابات الأوكرانية الأخيرة.

الهوامش

١- خالد سيد أحمد، ربيع الثورات الملونة، جريدة البيان، ٢٠٠٥/٣/٢٨.

٢- جميل مطر، المستحيل القادم، جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٥/١/١٧.

٣- هدى الحسيني, كريموف يستبدل واشنطن بموسكو، الشرق الأوسط، ٢٦ مايو ٢٠٠٥.

٤- فيكتور شابينوف ,كيف العمل لتدارك تكرار الثورات المخملية؟، دراسة منشورة بمجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد ١٠٥٠، ١٢/١٧/ ٢٠٠٤.

٥- تاتيانا ستانوفايا، أوكرانيا أزمة حملتها الثورة في طياتها, دراسة منشورة على موقع www.ru4arab.ru

٦- أناتولي بيليايف، هل ستنجح الثورات الملونة في إقامة حاجز عازل جديد معادٍ لروسيا؟ دراسة منشورة على موقع www.ru4arab.ru

٧- سليمان الشيخ، هل تشتعل حروب القوميات الكامنة بالقوقاز؟، دراسة منشورة بموقع إسلام أون لاين، بتاريخ٢٠٠٤/٨/٢٥.

٨- عاطف معتمد عبد الحميد, آسيا الوسطى: فيروس الثورة يتوغل, دراسة منشورة بموقع إسلام أون لاين، بتاريخ٢٠٠٥/٣/٢٤.

٩- إسكندر كفوري, الثورة البرتقالية في أوكرانيا ومستقبل الثورات المخملية, دراسة منشورة بموقع البلد أون لاين، بتاريخ ١١ نوفمبر, ٢٠٠٥.

١٠-لوران روكير, موسكو وإستراتيجيتها الدولية المعطلة, مجلة: le monde diplomatique، عدد نوفمبر ٢٠٠٥, دراسة منشورة في الموقع العربي للمجلة www.mondiploar.com

١١- جيل بومون, أوكرانيا تحت الأضواء البرتقالية, مجلة: le monde diplomatique، عدد نوفمبر ٢٠٠٥, دراسة منشورة في الموقع العربي للمجلة www.mondiploar.com

١٢-فيكان تشيتيريان, النخب القديمة تورث بعضها السلطة الثورات المخادعة في الشرق, مجلة le monde diplomatique، عدد أكتوبر ٢٠٠٥, دراسة منشورة في الموقع العربي للمجلة www.mondiploar.com

١٣-حمام دم في أوزبكستان, مجلة: le monde diplomatique عدد أكتوبر ٢٠٠٥, دراسة منشورة في الموقع العربي للمجلة www.mondiploar.com

١٤-طه الولي, الأزمة الأوكرانية تكرار لسيناريو الثورة المخملية في جورجيا:من المستفيد من الثورة البرتقالية في أوكرانيا؟، دراسة منشورة بموقع www.an-nour.com

١٥-فرانك براون، ثورة الخذامي, مجلة نيوزويك, الطبعة العربية، ٢٠٠٥/٤/٥.

١٦-بيبي أسكوبار, أي نوع من الثورات تلك الثورة؟، دراسة منشورة بموقع /www.kefaya.org بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٥.

١٧-رضا محمد هلال، أوكرانيا: خريف غاضب ينتصر للديمقراطية، مجلة الديمقراطية، شتاء ٢٠٠٥.

١٨-أحمد دياب، بيلا روسيا: تعثر الثورات الملونة، مجلة الديمقراطية، ربيع ٢٠٠٦.

19- Anders Åslund, The Orange Velvet Revolution (Project Syndicate, December 2004).

20- Thomas Carothers, The Backlash Against Democracy Promotion, Foreign Affairs, March/ April 2006.